غرفـــة تجـــارة عمـــان

إدارة الدراســات والتــدريب

وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

التقرير الاقتصادي السنوي

للعام ٢٠٠٨ مقارنة مع العام ٢٠٠٧

إعداد

صبـــري الخصيـــب

نيسان ٢٠٠٩

التقرير الاقتصادي السنوي للعام (٢٠٠٨)
مقارنة مع العام (٢٠٠٧)

المحتويـــــات

١. مقدمة.

٢. الناتج المحلي الإجمالي.

٣. المالية العامة:

- الإيرادات والمنح الخارجية.
- إجمالي الإنفاق.
- العجز المالي.
- المديونية الخارجية والداخلية، والقروض الخارجية المتعاقد عليها.
- التخاصية: الموقف المالي، مصادر عوائدها واستخداماتها.

٤. التجارة الخارجية:

- الصادرات الوطنية (التوزيع الجغرافي / التركيب السلعي).
- السلع المعاد تصديرها.
- المستوردات الخارجية (التوزيع الجغرافي /التركيب السلعي).

٥. المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار.

٦. الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة.

٧. نشاط بورصة عمان.

٨. نشاط المدن الصناعية.

٩. نشاط المناطق الحرة.

١٠. نشاط ميناء العقبة.

١١. النشاط السياحي.

١٢. نشاط سوق العقار.

١٣. الشيكات المرتجعة.

١٤. التسهيلات الائتمانية.

١٥. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

١٦. المراجع الرئيسة.

التقرير الاقتصادي السنوي للعام (٢٠٠٨)
مقارنة مع العام (٢٠٠٧)

مقدمة:

بالرغم من الآثار والتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الدولي ابتداءً من الثلث الأخير للعام ٢٠٠٨، إلا أن الاقتصاد الوطني في الأردن لم يتلقّ تلك الضربات الموجعة التي تلقتها معظم اقتصاديات دول العالم. بل على العكس، فقد تأثر الاقتصاد الوطني به إيجاباً أكثر مما تأثر سلباً، حيث نتج عن هذه الأزمة توفير ملحوظ في فاتورة النفط المستورد للمملكة، وتوفير آخر في قيمة المستوردات السلعية من الدول الأوروبية نظراً لانخفاض سعر صرف اليورو عالمياً مما أدى إلى انخفاض حجم العجز في الميزان التجاري، إضافة إلى انخفاض معدل التضخم وارتفاع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية.

ولا يمكن للاقتصاد الأردني بالطبع أن يكون بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة بشكل كامل، فالجوانب السلبية التي يمكن توقعها تتمثل بإيجاز باحتمال انخفاض حجم الإيرادات الضريبية مما يمكن أن يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع المديونية، وانخفاض حجم الصادرات الوطنية نتيجة لانخفاض الطلب العالمي، وانخفاض عدد السياح بسبب شح السيولة، وهبوط أسعار الأوراق المالية، وتراجع نشاط سوق العقارات. إلا أن السياسات المالية الحكيمة والاستراتيجيات الاقتصادية المرنة التي تنتهجها المملكة وصانعو قراراتها الاقتصادية يمكن أن تحول دون تحقق تلك الخسائر المتوقعة، وبالأخص من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية والقرارات الرشيدة لتعديل سياساتها بما ينسجم مع المتغيرات العالمية الحديثة ومستجداتها.

وإلى جانب الأزمة المالية العالمية، فقد شهد العام ٢٠٠٨ أحداثاً اقتصادية أخرى كان أبرزها الارتفاع القياسي في أسعار النفط في بدايات وأواسط ذلك العام، وأزمة انهيار شركات المتاجرة في البورصات الأجنبية التي حولت أحلام الراغبين بالثراء السريع إلى كوابيس أتت على مدخراتهم وزادت من التزاماتهم المالية.

وبالرغم من هذه التحديات والاختلالات كافة، فقد استطاع الاقتصاد الوطني تحقيق نسب نمو معقولة خلال العام ٢٠٠٨ في معظم الأنشطة الاقتصادية، ونسب نمو مرتفعة في حجم التجارة الخارجية.

الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت **تقديرات** الناتج المحلي الإجمالي (الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة) أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للعام ٢٠٠٨ قد بلغ ما مقداره (٨٩٦٧,٦) مليون دينار، مقابل (٨٤٩١,٤) مليون دينار للعام ٢٠٠٧، وبنسبة نمو مقدارها (٥,٦%).

فيما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٧ ما مقداره (٦,٦%)، وما نسبته (٨%) في العام ٢٠٠٦.

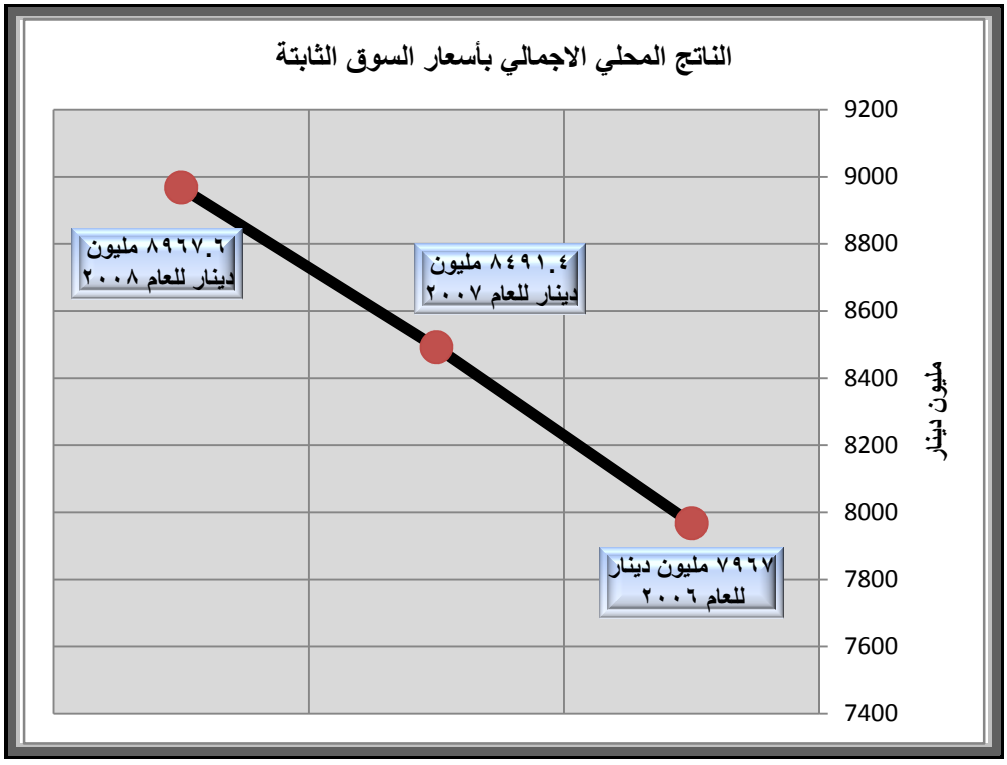

وقد استند نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال العام ٢٠٠٨ على نمو القطاعات الاقتصادية كافة، حيث بلغت نسبة نمو قطاع الكهرباء والمياه (١١,٦%)، قطاع التعدين بنسبة (١٠,٨%)، قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية بنسبة (٩.٩%)، قطاع المال والتأمين بنسبة (٩,٢%)، قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (٨,٩%)، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٧,٦%)، قطاع تجارة الجملة والتجزئة (٥,٤%)، قطاع الصناعة بنسبة (٤%)، قطاع العقارات بنسبة (٣,٤%)، قطاع الإنشاءات بنسبة (٢,٣%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٠,١%).

» وفيما يلي رسم إيضاحي يبيّن قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لكل منها:

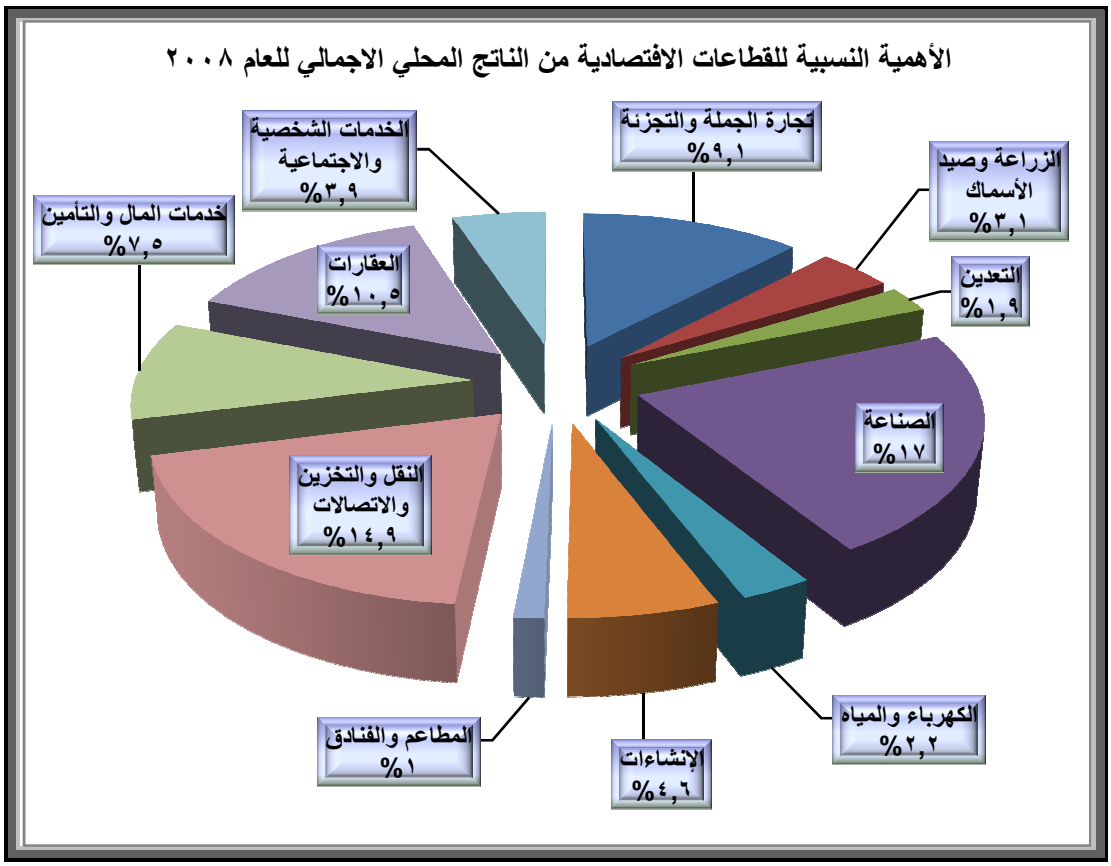

المالية العامة:

أولا:الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفع إجمالي قيمة الايرادات المحلية والمنح الخارجية المحققة خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ما مجموعه (٤٧٣٨,٣) مليون دينار، مقابل (٣٩٧١,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، بزيادة مقدارها (٧٦٦,٨) مليون دينار وبنسبة نمو (١٩,٣%).

فقد ارتفع حجم الإيرادات المحلية لتبلغ خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٤٠٢٠,١) مليون دينار مقابل (٣٦٢٨,١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧ ، بزيادة

(٣٩٢) مليون دينار وبنسبة مقدارها (١٠.٨%)، وقد تأتى الارتفاع في الإيـــرادات المحلية بشكل رئيس نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضـــريبية بحـــوالي (٢٨٦) مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار (١٠٣) مليون دينار.

في حين بلغت قيمة المنح الخارجية ما مقداره (٧١٨,٢) مليون دينار، بزيادة بلغت نسبتها (١٠٩%) مقارنة بحجم المنح الخارجية خلال العـــام ٢٠٠٧ والبالغـــة حينذاك (٣٤٣,٤) مليون دينار.

وقد بلغ حجم الإيرادات الضريبية ما مجموعـــه (٢٧٥٨,١) مليـــون دينـــار بارتفاع نسبته (١١,٥%) مقارنة بحجمها خلال العام ٢٠٠٧ والبـــالغ فـــي حينـــه (٢٤٧٢,١) مليون دينار.

(مليون دينار)

الإيرادات الضريبيـــــــة	٢٠٠٧ (فعلي)	٢٠٠٨ (أولي)	نسبة التغير (%)
الضرائب على الدخل والأرباح	٤٩٤,٩	٦٠٣,٢	٢١,٨
الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة العامة على المبيعات)	١٤٧٩,٨	١٦٨٩,٩	١٤.٢
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الضرائـــــب الجمركيـــــة)	٣٥١,٣	٣٠٦,٨	-١٢,٦
الضرائـــــــب الإضافية	٤٤,٤	٥٤,٦	٢٣
الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)	١٠١,٧	١٠٣,٦	١,٨
المجموع	٢٤٧٢,١	٢٧٥٨,١	١١.٥

وتتمثل الزيادة في الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع الحصيلة الضريبية في كل من الضريبة العامة على المبيعات وضـــريبة الـــدخل وضـــريبة بيـــع العقـــار والضرائب الإضافية (كما هو موضح بالجدول السابق)، حيث سجل حجم الضـــريبة العامة على المبيعات ارتفاعاً بلغ (٢١٠,١) مليون دينار بنسبة مقدارها (١٤,٢%)، وشكلت نحو (٦١,٢%) من إجمالي الإيرادات الضريبية. كما سجل حجم ضـــريبة الدخل ارتفاعاً بحوالي (١٠٨,٣) مليون دينار بنسبة (٢١,٨%)، وشكلت ما نســـبته (٢١,٨%) من إجمالي الإيرادات الضريبية.

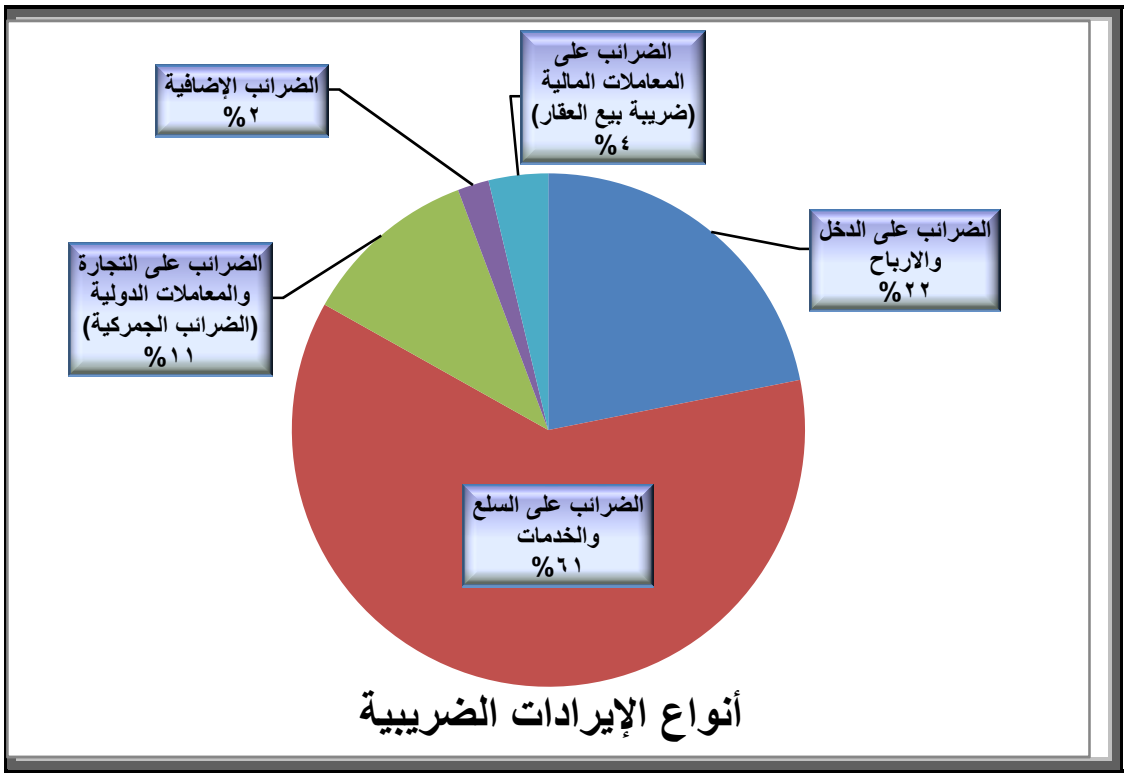

ثانيا: إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام ٢٠٠٨ ليصل الى ما قيمته (٥٤٣١) مليون دينار، مقابل (٤٥٨٦,٥) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧ مسجلا بذلك زيادة مقدارها (٨٤٤,٥) مليون دينار ونسبتها (١٨,٤%) .

فقد بلغ حجم النفقات الجارية خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٤٤٨١,٤) مليون دينار مقابل (٣٧٤٣,٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، أي بزيادة مقدارها (٧٣٧,٨) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (١٩,٧%).

أما النفقات الرأسمالية، فقد ارتفعت أيضاً لتصل إلى (٩٤٩,٦) مليون دينار للعام ٢٠٠٨ بزيادة مقدارها (١٠٧) مليون دينار وبنسبة (١٢,٧%)، مقارنة بالنفقات الرأسمالية خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٨٤٢,٦) مليون دينار.

ويعزى الارتفاع في النفقات الجارية إلى ازدياد مخصصات الجهاز العسكري وفاتورة التقاعد ورواتب الجهاز المدني، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية السنوية في هذه النفقات والزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في

الجهازين المدني والعسكري ضمن إطار إجراءات شبكة الأمان الاجتماعي التي تـــم تنفيذها خلال العام ٢٠٠٨.

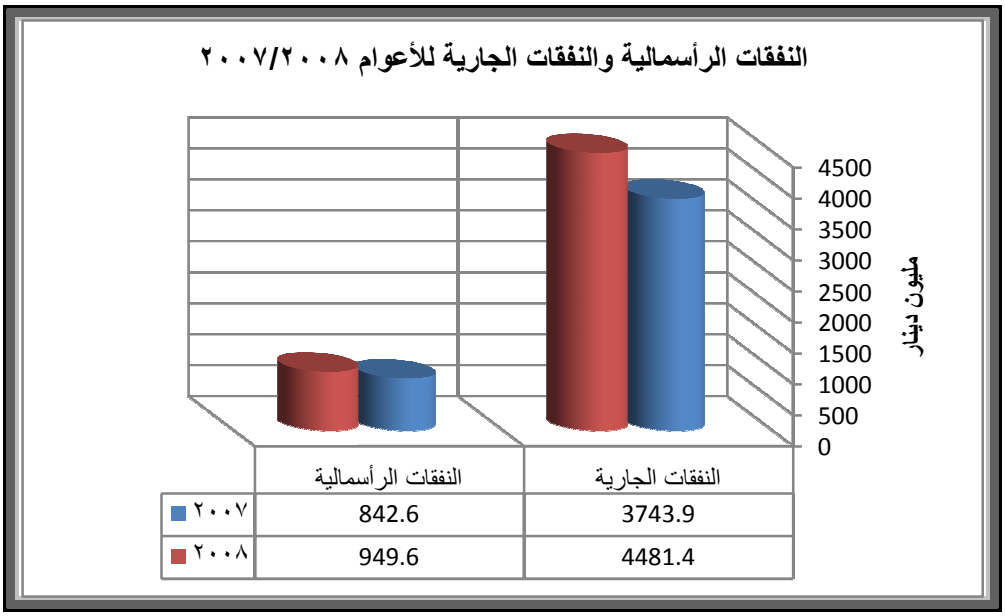

ثالثا: العجز المالي:

أدت التطورات التي طرأت على كل من الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة خلال العام ٢٠٠٨ إلى تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للدولة بلغ (٦٩٢,٧) مليون دينار، بارتفاع عن العجز المسجل خلال العـــام ٢٠٠٧ تقـــدر قيمته بنحو (٧٧,٧) مليون دينار، والذي بلغ في حينه (٦١٥) مليون دينار. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فان العجز المالي قبل المساعدات يبلغ (١٤١٠,٩) مليون دينار، مقابل (٩٥٨,٤) مليون دينار للعام ٢٠٠٧.

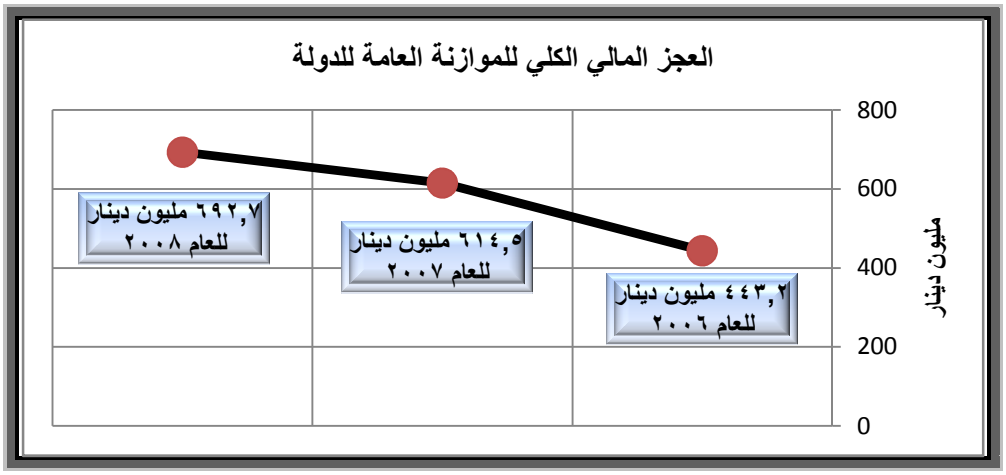

رابعاً: المديونية الخارجية والداخلية:

المديونية الخارجية:

انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بشكل ملحوظ في نهاية العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٣٦٤٠) مليون دينار أو ما نسبته (٢٦.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٨، مقابل (٥٢٥٣) مليون دينار أو ما نسبته (٤٤.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٧، أي بانخفاض مقداره (١٦١٣) مليون دينار وبنسبة (٣١%).

ويأتي انخفاض رصيد المديونية الخارجية خلال العام ٢٠٠٨ نتيجة قيام الحكومة خلال تلك الفترة بتنفيذ عملية شراء مبكر لجانب من مديونية المملكة تجاه دول نادي باريس، حيث قامت الحكومة بدفع مبلغ (٢,١٢١) مليار دولار لنادي باريس مقابل شطب ما يعادل (٢,٣٩٨) مليار دولار من مديونيتها وبخصم بلغت نسبته (١١%). ومن أبرز المكاسب التي جنتها المملكة من هذه العملية انخفاض مديونية المملكة الخارجية بنحو (٢,٣٩٨) مليار دولار وتخفيض خدمة الدين العام بشقيها الأقساط والفوائد بمعدل (٢٤٠) مليون دولار سنوياً.

ووفقاً لهيكل المديونية الخارجية، فان البيانات تشير إلى ارتفاع نسبة الديون المقيمة بالدينار الكويتي والين الياباني والدولار الأمريكي من (١٤%) و(١٧,٦%) و(٢٩,٤%) إلى (٢٠,٤%) و(٢٩,٨%) و(٢٩,٧%) على التوالي في نهاية العام ٢٠٠٨، وفي المقابل انخفاض نسبة الديون باليورو والجنيه الإسترليني من (٢٢,٩%) و(٩,٤%) إلى (١١,٥%) و(٠,٢%) في نهاية العام ٢٠٠٨ تباعاً.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال العام ٢٠٠٨، فقد بلغت قيمتها نحو (١٩٥٤,٤) مليون دينار، منها (١٨٠٩,٥) مليون دينار أقساط و(١٤٤,٩) مليون دينار فوائد.

وقد كان لانخفاض أسعار العملات العالمية أثر واضح على رصيد المديونية الخارجية خلال العام ٢٠٠٨، حيث انخفض أسعار معظم العملات العالمية مقابل الدينار الأردني، كعملة اليورو والجنيه الإسترليني ووحدة حقوق السحب الخاصة والدينار الكويتي.

أثر التغير في أسعار صرف العملات العالمية والحركات مقابل الدينار الأردني على رصيد المديونية الخارجية:

(مليون دينار)

العملة	رصيد العام ٢٠٠٧	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) / المسحوبات (+)	رصيد العام ٢٠٠٨
يورو	١٢٠٣.١٧	- ٤٤,٩٢	- ٧٤٠,٧٧	٤١٧,٤٨
ين ياباني	٩٢٦.٨٨	+ ٢٢٤,٥٢	-٦٥,٤٦	١٠٨٥,٩٤
جنيه إسترليني	٤٩٤.٥٣	- ٦٨,٦١	-٤١٩,١٥	٦,٧٧
وحدة حقوق السحب	١١٧.٥٣	- ٢,٦٥	-٢٥,٢٦	٨٩,٦٣
دينار كويتي	٧٣٦.٧٣	- ٧,٩٥	+١٣,٤١	٧٤٢,١٩
باقي العملات	١٧٧٤.٤٥	- ٠,١٩	-٤٧٦,١١	١٢٩٨,١٥
المجموع	**٥٢٥٣.٢٩**	**+ ١٠٠,٢١**	**-١٧١٣,٣٤**	**٣٦٤٠,١٦**

القروض الخارجية المتعاقد عليها:

بلغ إجمالي قيمة القروض الخارجية (الحكومية والمكفولة) المتعاقد عليها خلال العام ٢٠٠٨ حوالي (٤٢١) مليون دولار، أو ما يعادل (٢٩٩) مليون دينار أردني، توزعت على النحو التالي:

- قروض الصندوق العربي للإنماء بقيمة (١٣٥,٦) مليون دولار لقطاعي الطاقة والخدمات الاجتماعية.
- قروض من البنك الدولي بقيمة (٣٦,٥) مليون دولار لتمويل كل من قطاع الخدمات الاجتماعية والتعليم والطاقة.
- قرض من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة (٧٢) مليون دولار لقطاع الطاقة.
- قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة (٤٦) مليون دولار لتمويل قطاع النقل.
- قرض مقدم من بنك الاستيراد والتصدير الصيني بقيمة (٢٩,٣) مليون دولار لقطاع المياه.
- قرض مقدم من بنك الاستيراد والتصدير الكوري بقيمة (٧٤,٦) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.
- قرض إضافي مقدم من بنك الإعمار الألماني بقيمة (٢٧) مليون دولار لتمويل قطاع المياه.

مسحوبات القروض الخارجية:

بلغت قيمة المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة خلال العام ٢٠٠٨ حوالي (١٥٨,٧) مليون دينار، وكما هو مبين في الجدول أدناه:

المصدر	المبلغ المسحوب (مليون دينار)	الأهمية النسبية (%)
الصندوق العربي للإنماء	٤٦,٣	٢٩,٢
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٢٩,٧	١٨,٧
البنك الإسلامي للتنمية	٤,٥	٢,٨
صندوق أبوظبي	٥,٦	٣,٥
اليابان	٢,٥	١,٦
إيطاليا	٥,٥	٣,٥
ألمانيا	١١	٦,٩
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩,٧	١٢,٤
الصندوق السعودي	١٢,٧	٨
الصندوق الكويتي	٥,٢	٣,٢
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٤,٢	٢,٧
الصين	٣	١,٩
كوريا	٦,١	٣,٨
صندوق أوبيك	١,١	٠,٨
جهات أخرى	١,٦	١
المجموع	**١٥٨,٧**	**١٠٠**

المديونية الداخلية:

ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) في نهاية العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ما قيمته (٤٧٩٠) مليون دينار أو ما نسبته (٣٤,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٨، مقابل (٢٩٤٦) مليون دينار أو ما نسبته (٢٥,١%) في نهاية العام ٢٠٠٧، بارتفاع ملحوظ قيمته (١٨٤٤) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (٦٢,٥%).

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع صافي الدين العام الداخلي (موازنة عامة) بحوالي (١٧٨٨) مليون دينار أو ما نسبته (٥٩,٦%)، وارتفاع صافي الدين العام الداخلي (مؤسسات عامة مستقلة) بحوالي (٥٦) مليون دينار أو ما نسبته (١٠٠%).

ويأتي إرتفاع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة) بصورة رئيسة محصلّة لارتفاع مديونية الحكومة المركزية في نهاية العام ٢٠٠٨ بحوالي (٢٠٠٢) مليون دينار مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٧ من جهة، وارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك بحوالي (٢١٤) مليون دينار من جهة أخرى.

فيما يعكس ارتفاع رصيد صافي الدين العام الداخلي (مؤسسات مستقلة)، في نهاية العام ٢٠٠٧ انخفاض ودائعها لدى الجهاز المصرفي بحوالي (٢١٨.٢) مليون دينار من جهة، وارتفاع مديونية هذه المؤسسات بحوالي (٤١.٤) مليون دينار مقارنة بنهاية العام ٢٠٠٦ من جهة أخرى.

مجموع الدين العام:

استناداً إلى التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية، فقد أظهر صافي الدين العام في نهاية العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً عن مستواه خلال العام ٢٠٠٧ بحوالي (٢٣١) مليون دينار وبنسبة (٢,٨%) ليصل إلى ما قيمته (٨٤٣٠) مليون دينار، أو ما نسبته (٦٠,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠٠٨، مقابل ما نسبته (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧ ، أي بانخفاض مقداره (٩,٢) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المديونية	٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الإجمالي
الخارجية	٥٢٥٣	٤٤,٨	٣٦٤٠	٢٦,٣
الداخلية	٢٩٤٦	٢٥,١	٤٧٩٠	٣٤,٥
صافي الدين العام	**٨٦٦١**	**٧٠**	**٨٤٣٠**	**٦٠,٨**

خامساً: مصادر عوائد التخاصية واستخداماتها:

بلغ إجمالي العوائد التراكمية للتخاصية ما مجموعه (١٧٢٣,٢) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٠٨ ، وكما يلي:

الشركة	العائد (مليون دينار)
شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠
شركة البوتاس العربية	١٢٢.٩
الملكية الأردنية	٢٨٥.٥
شركة الاسمنت الأردنية	٨٩,٢
حصيلة بيع (٣٧%) من أسهم الفوسفات الأردنية	٨١,٢
حصيلة بيع أكاديمية الطيران الملكية	٤.١
حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة	٢.٣
عوائد عقود إيجار هيئة تنظيم قطاع النقل	٣,٢
الدفعة الأولى من حصيلة بيع شركة (أمبكو)	٣.٩
حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مصفاة البترول	١.٣
حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين	٠.٣
بيع كلية الملكة نور	٣
شركة توليد الكهرباء وتوزيع الكهرباء وشركة كهرباء اربد	١٨٦,٣
المجموع	**١٧٢٣,٢**

أما عن استخدامات عوائد التخاصية، فقد تم استخدام حوالي (١٥٩٧,٥) مليون دينار، وعلى النحو التالي:

- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون اسبانية بقيمة (١٨٥.٧) مليون دينار.
- إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (٢٢٤) مليون دينار، تم على أثرها إسترداد ضمانات سندات بقيمة (١١٧.٣) مليون دينار. وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد التخاصية (١٠٦.٧) مليون دينار.
- مبلغ (٤٠) مليون دينار لتمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.
- استخدام حوالي (١٠٩٠,٤) مليون دينار لتمويل جانب من عملية شراء ديون نادي باريس.

- تم صرف مبلغ (٨٩٠) ألف دينار لدعم موازنة الهيئة التنفيذية للتخاصية.
- تم صرف مبالغ تحملتها الحكومة على شركة الاتصالات الأردنية بقيمة (٥٥٢) ألف دينار.
- بلغت المصاريف على شركة توليد الكهرباء وتوزيع الكهرباء وكهرباء اربد حوالي (١,٢٢٤) مليون دينار.
- تم صرف مكافأة للعاملين في سكة حديد العقبة بلغت (٧٠٨) ألف دينار.

في ضوء مصادر واستخدامات عوائد التخاصية المذكورة سابقاً، يصبح الموقف المالي الإجمالي لحساب التخاصية حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١، على النحو التالي:

البيـــــــان	القيمة (مليون دينار)
عوائد البيع	١٧٢٣,٢
صافي الاستخدامات	١٧١٩,١
الرصيد	**٤,١**

التجارة الخارجية السلعية:

ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية السلعية الصادرة والواردة للمملكة خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ما مجموعه (١٧٤٩٦.٨) مليون دينار، بارتفاع ملحوظ بلغت نسبته (٢٧%) ، مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ (١٣٧٨٥.٨) مليون دينار.

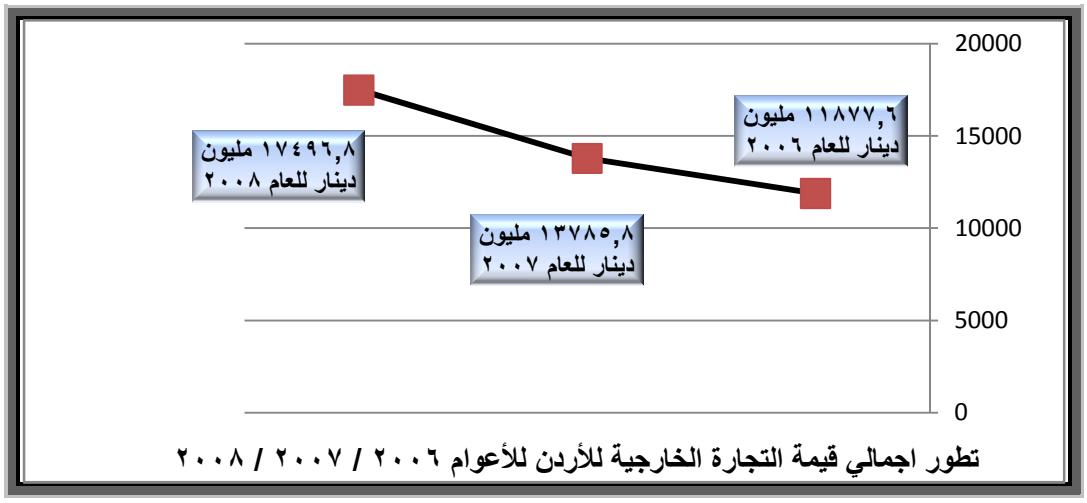

أولا: الصادرات الوطنية:

بلغ حجم الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٤٣٨٣.٩) مليون دينار، بنمو لم يتحقق منذ سنوات عدة بلغت نسبته (٣٧.٧%) مقارنة بقيمة الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٣١٨٣.٧) مليون دينار .

وقد شكل حجم الصادرات الوطنية نسبة مقدارها (٢٥%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٨، في حين شكلت ما نسبته (٢٣%) للعام ٢٠٠٧.

أ- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

انقسمت الصادرات الوطنية إلى عدة مجموعات جغرافية عدة خلال العام ٢٠٠٨، أهمها الدول العربية التي احتلت ما نسبته (٤١.٥%) من إجمالي الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بما نسبته (٣٣.٥%)، ثم دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) التي شكلت ما نسبته (١٧%)، فيما احتلت صادراتنا الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٤.١%).

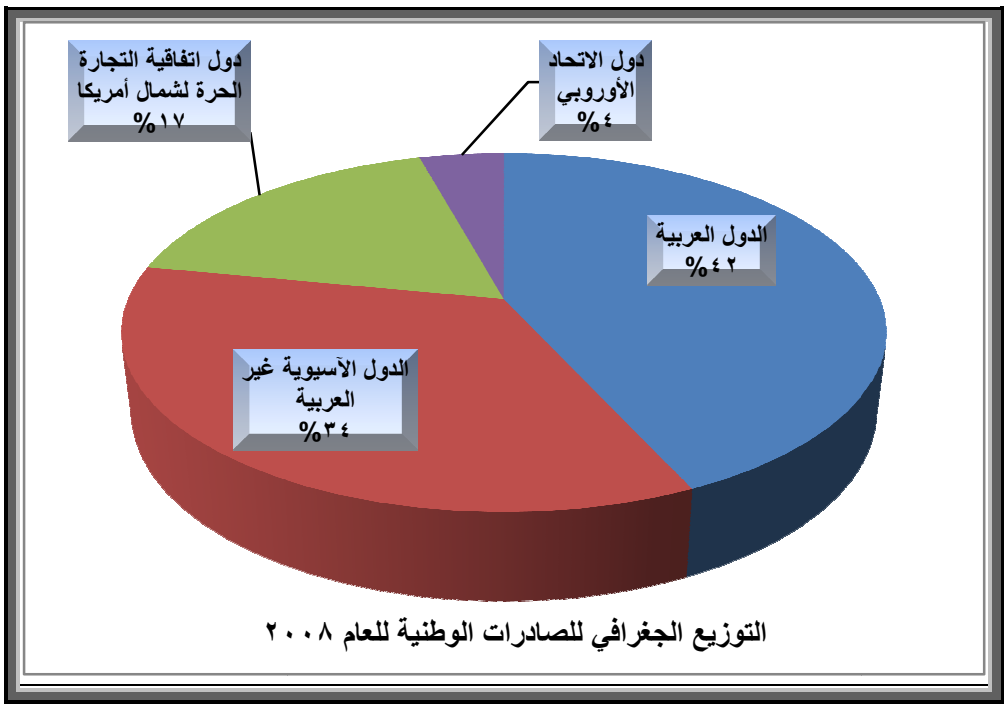

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام ٢٠٠٨

ب - التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

أما هيكلة التركيب السلعي للصادرات الوطنية فقد توزعت على عدة مجموعات من السلع، كان أهمها مجموعة المواد الكيماوية التي شكلت ما نسبته (٢٨%) من قيمة الصادرات الوطنية، تلتها مجموعة المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات بما نسبته (٢٢.٥%)، ومن ثم المصنوعات المتنوعة كالأثاث والملابس والأحذية والمطبوعات والبلاستيك بنسبة (٢٠.٧%)، وما نسبته (١١.٥%) لمجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فيما شكلت مجموعة البضائع المصنوعة المصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ما نسبته (٩.٣%)، و(٥.٥%) للآلات ومعدات النقل، و(١.٧%) لمجموعة المشروبات والتبغ، ثم الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية بما نسبته (٠.٤%)، وأخيراً مجموعة الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة (٠.٢%).

ثانياً: السلع المعاد تصديرها:

ارتفعت كذلك قيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ما مجموعه (١١٣٩) مليون دينار بنمو نسبته (٢٩.٤%) مقارنة بقيمة السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٨٧٩.٩) مليون دينار .

وقد شكلت السلع المعاد تصديرها ما نسبته (٦.٥%) من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠٠٨ ، وما نسبته (٦.٣%) للعام ٢٠٠٧ .

ثالثاً: المستوردات السلعية:

كعادتها، ارتفعت قيمة المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ما مجموعه (١١٩٧٣.٩) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (٢٣.٢%) مقارنة بقيمة المستوردات السلعية خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٩٧٢٢.٢) مليون دينار.

وقد شكلت المستوردات السلعية ما نسبته (٦٨.٤%) من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٨، فيما شكلت ما نسبته (٧٠.٥%) للعام ٢٠٠٧.

أ - التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للأردن:

تصدرت الدول العربية ما نسبته (٣٣.٤%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن، فيما توزعت البلدان الأخرى بنسب متفاوتة كالدول الآسيوية غير العربية التي شكلت ما نسبته(٢٩%)، دول الاتحاد الأوروبي (٢١%)، بقية الدول الأوروبية (٨.٢%)، دول النافتا (كندا، المكسيك، الولايات المتحدة) (٥.١%)، وشكلت دول أمريكا الجنوبية ما نسبته (٢%) من إجمالي المستوردات الخارجية للمملكة خلال العام ٢٠٠٨.

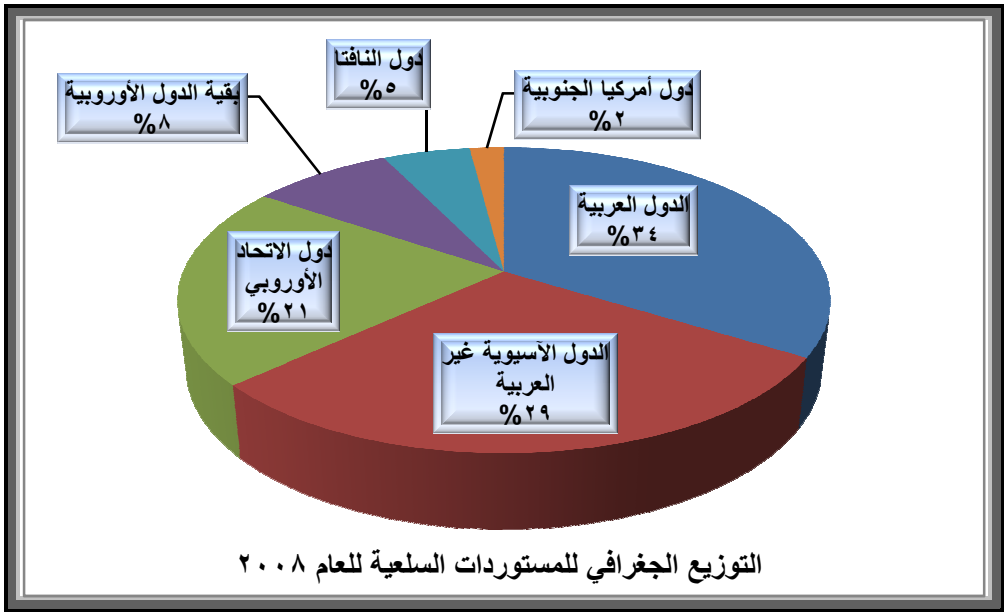

التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية للعام ٢٠٠٨

ب - التركيب السلعي للمستوردات السلعية:

يتنوع التركيب السلعي للمستوردات السلعية للأردن بعدة مجموعات سلعية، أهمها الآلات ومعدات النقل بنسبة (٢٣.٧%)، الوقود المعدني ومواد التشحيم (٢١.٨%)، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة كالورق والكرتون ومصنوعات الفلين والخشب عدا الأثاث والمصنوعات المطاطية (١٨%)، المواد الغذائية والحيوانات الحية (١٤.٢%)، المواد الكيماوية (٩.٥%)، مصنوعات متنوعة كالملابس والأحذية (٦.٦%)، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات (١.٨%)، أصناف ومعاملات غير مصنفة (٢.٢%)، الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية ما نسبته (١.٤%)، وشكلت المشروبات والتبغ ما نسبته (٠.٨%) من إجمالي المستوردات السلعية للأردن خلال العام ٢٠٠٨.

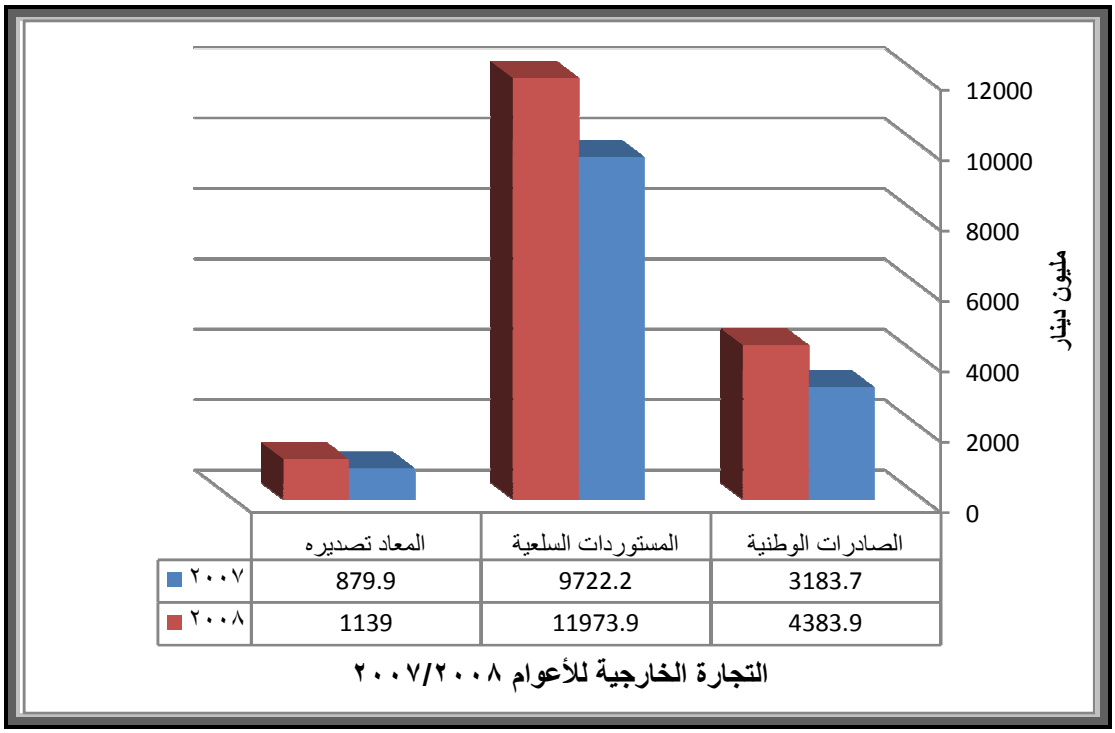

بالرغم من الازدياد المتواصل لحجم التجارة الخارجية بجميع فئاتها خلال الأعوام السابقة، إلا أن الزيادة خلال العام ٢٠٠٨ كانت مميزة بارتفاع نسب نموها بشكل ملحوظ إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، حيث أن نسب النمو للتجارة الخارجية التي تحققت خلال العام المذكور كانت أكبر بكثير من تلك التي تحققت خلال العام ٢٠٠٧، فقد بلغت نسبة نمو السلع المعاد تصديرها خلال العام ٢٠٠٨ نحو (٢٩.٤%) فيما بلغت خلال العام ٢٠٠٧ (١٣%) فقط، وكذلك حققت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠٠٨ نسبة نمو ملحوظة مقدارها (٣٧.٧%) فيما حققت خلال العام ٢٠٠٧ (٨.٥%)، وكذلك حققت المستوردات السلعية نسبة نمو مميزة خلال العام ٢٠٠٨ بلغت (٢٣.٢%) مقارنة بنسبة نموها خلال العام ٢٠٠٧ والتي بلغت في حينه (١٧.١%).

أما العجز في الميزان التجاري، فقد حظي العام ٢٠٠٨ بنسبة نمو منخفضة لهذا العجز بلغت (١٤%) فقط، فيما بلغت نسبة نموه خلال العام ٢٠٠٧ (٢٣.٤%)، وكذلك بلغت خلال العام ٢٠٠٦ نحو (٤٣.٦%)، مما يتضح بشكل جلي أن هيكلة التجارة الخارجية أصبحت تأخذ مسارها الصحيح وتحقق توازناً تدريجياً يدل على نجاعة الأساليب والسياسات التجارية الرامية إلى خلق نوع من التوازن الإقتصادي بشتى مناحيه. خاصة في ظل إرتفاع حجم الصادرات الكلية (الوطنية والمعاد تصديره) بنسبة وصلت إلى (٦٧.١%)، مقابل إرتفاع بحجم المستوردات بنسبة (٢٣.٢%) فقط.

التصنيف	العام ٢٠٠٧		العام ٢٠٠٨		نسبة التغير (%)
	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	القيمة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي التجارة الخارجية (%)	
الصادرات الوطنية	٣١٨٣.٧	٢٣.١	٤٣٨٣.٩	٢٥	٣٧.٧
السلع المعاد تصديرها	٨٧٩.٩	٦.٣	١١٣٩	٦.٥	٢٩.٤
المستوردات	٩٧٢٢.٢	٧٠.٦	١١٩٧٣.٩	٦٨.٤	٢٣.٢
المجموع	١٣٧٨٥.٨	١٠٠	١٧٤٩٦.٨	١٠٠	٢٧
العجز التجاري	٥٦٥٨.٦	---	٦٤٥١	---	١٤

رابعاً: التجارة الخارجية الأردنية مع دول أهم الاتفاقيات:

- **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**

بلغ حجم الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته (١٧٢٢.٩) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة نمو مقدارها (٢٩.٨%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والتي بلغت في حينه (١٣٢٧.٣) مليون دينار٠

أما حجم المستوردات الأردنية من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته (٣٩٩٣.٦) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة نمو مقدارها (٢٤.٤%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة (٣٢١٠) مليون دينار٠

- **اتفاقية الافتا (النرويج، سويسرا، أيسلندا، لشتنستاين):**

بلغ مجموع صادرات الأردن إلى دول اتفاقية (الافتا) ما قيمته (٤) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة ارتفاع ملحوظة بلغت (٩٠.٤%) مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ ، والتي بلغت في حينه (٢.١) مليون دينار٠

أما مجموع المستوردات الأردنية من دول اتفاقية (الافتا) فقد بلغ ما قيمته (١٩٨.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة ارتفاع ملحوظة أيضاً بلغت (١٣٠.٥%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة (٨٦) مليون دينار٠

الاتفـاقيـــة	الصادرات (مليون دينار)			المستوردات (مليون دينار)		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير%	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير%
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	١٣٢٧.٣	١٧٢٣	٢٩.٨	٣٢١٠.١	٣٩٩٣.٦	٢٤.٤
الافتا	٢.١	٤	٩٠.٤	٨٦	١٩٨.٣	١٣٠.٥
الشراكة الأردنية الأوروبية	١١٠.٥	١٨٢.٢	٦٤.٩	٢٣٦٦.٢	٢٥٠٤.٧	٥.٩
الولايات المتحدة الاميركية	٨٧٥	٧٣٦.٢	١٥.٩ -	٤٤٩	٥٤٩.١	٢٢.٣

- **اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨ ما قيمته (٧٣٦.٢) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (١٥.٩%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والتي بلغت في حينه (٨٧٥) مليون دينار٠

فيما بلغت قيمة المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٥٤٩.١) مليون دينار، بنسبة ارتفاع مقدارها (٢٢.٣%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة (٤٤٩) مليون دينار٠

- **اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية:**

بلغ إجمالي قيمة السلع الوطنية المصدرة إلى دول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ما قيمته (١٨٢.٢) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة ارتفاع ملحوظة مقدارها (٦٤.٩%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧والتي بلغت في حينه (١١٠.٥) مليون دينار٠

في حين بلغ إجمالي السلع المستوردة للأردن من دول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ما قيمته (٢٥٠٤.٧) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٨، بنسبة نمو مقدارها (٥.٩%)، مقارنة بقيمتها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٢٣٦٦.٢) مليون دينار٠

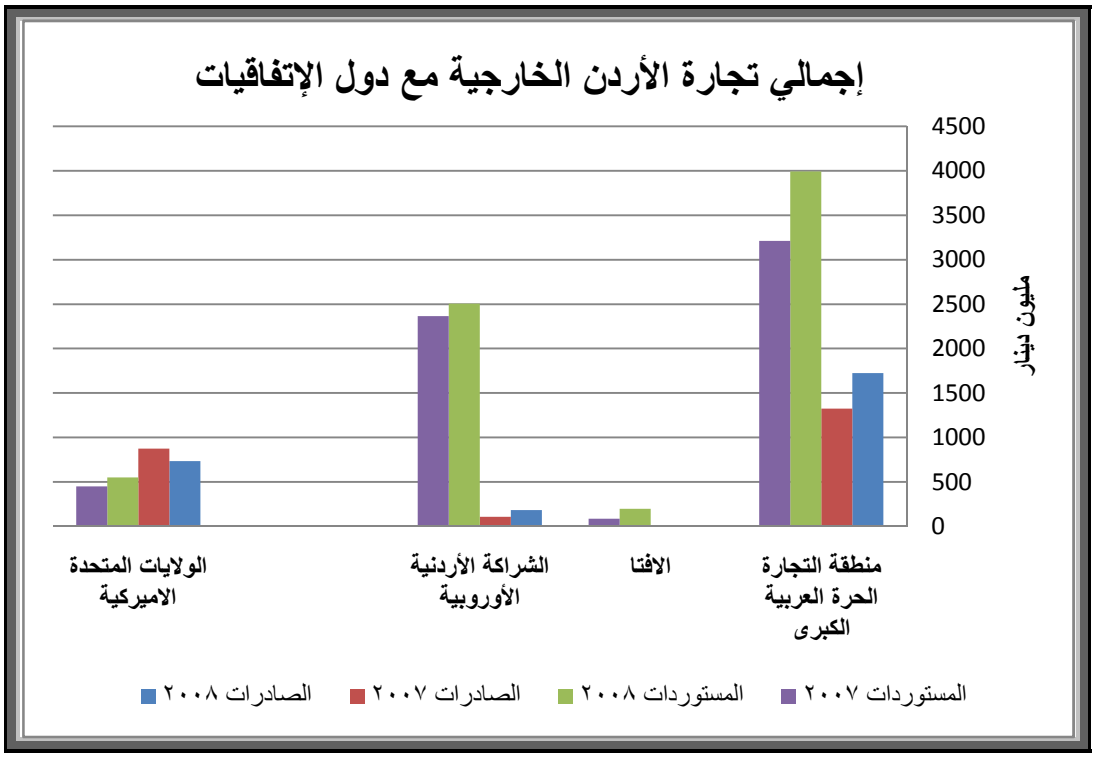

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

ارتفع إجمالي حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ما مجموعه (٢٢٦٨) مليون دينار، بنمو نسبته (٢.١%)، مقارنة بإجمالي حجم المشاريع خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٢٢٢١.١) مليون دينار. وقد بلغ عدد هذه المشاريع للعام ٢٠٠٨ (٤٦٧) مشروعاً بارتفاع نسبته (١١%) مقارنة بعدد المشاريع للعام ٢٠٠٧ والبالغ (٤٢١) مشروعاً.

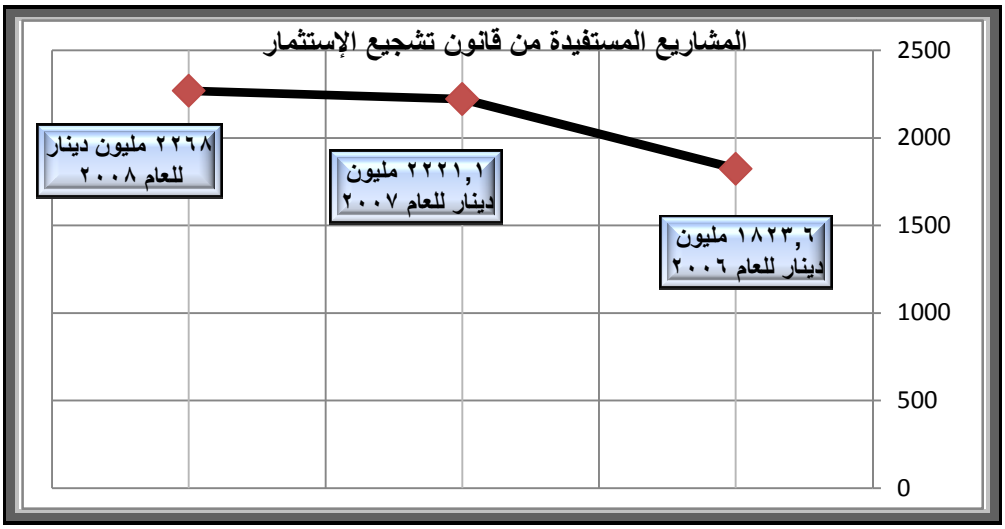

ويعود ارتفاع قيمة المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى ازدياد حجم المشاريع المستثمرة خلال العام ٢٠٠٨ في قطاع الفنادق بنسبة (٦٩.٢%)، وقطاع المستشفيات بنسبة (٥٩%) خلال العام ٢٠٠٨، وقطاع مدن التسلية بنسبة عالية جداً،إلى جانب شمول قطاع استثماري جديد بقانون الاستثمار وهو قطاع النقل المتخصص لنقل البضائع على الطرق بكافة أنماطه.

القطاع	٢٠٠٧			٢٠٠٨		
	العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي	العدد	القيمة (مليون دينار)	(%) من حجم الاستثمار الكلي
الصناعة	٣٨٠	١٧٦١.٦	٧٩.٣	٤١٣	١٠٧٣.٦	٤٧.٣
الفنادق	١٣	٤٠٦.٨	١٨.٣	١٧	٦٨٨.٦	٣٠.٤
الزراعة	١٩	١٧.١	٠.٨	٩	١٢.٩	٠.٦
المستشفيات	٦	٢٨.٣	١.٢	١٠	٤٥	٢
مدن التسلية	١	٠.٢٠٠	٠.١	١١	٢٨.٧	١.٢
مراكز المؤتمرات والمعارض	٢	٦.٩	٠.٣	--	--	--
النقل البحري والبري المتخصص والسكك الحديدية	--	--	--	٧	٨٥.٨	٣.٨
أخرى	--	--	--	--	٣٣٣	١٤.٧
المجموع	٤٢١	٢٢٢١.١	%١٠٠	٤٦٧	٢٢٦٨	%١٠٠

أما المشاريع التي انخفض حجمها خلال العام ٢٠٠٨، فقد كانت كل من قطاع الصناعة بنسبة (٣٩%)، وقطاع الزراعة بنسبة (٢٤.٥%)، فيما لم يتم تسجيل أي مشروع في قطاع مراكز المؤتمرات والمعارض للعام ٢٠٠٨.

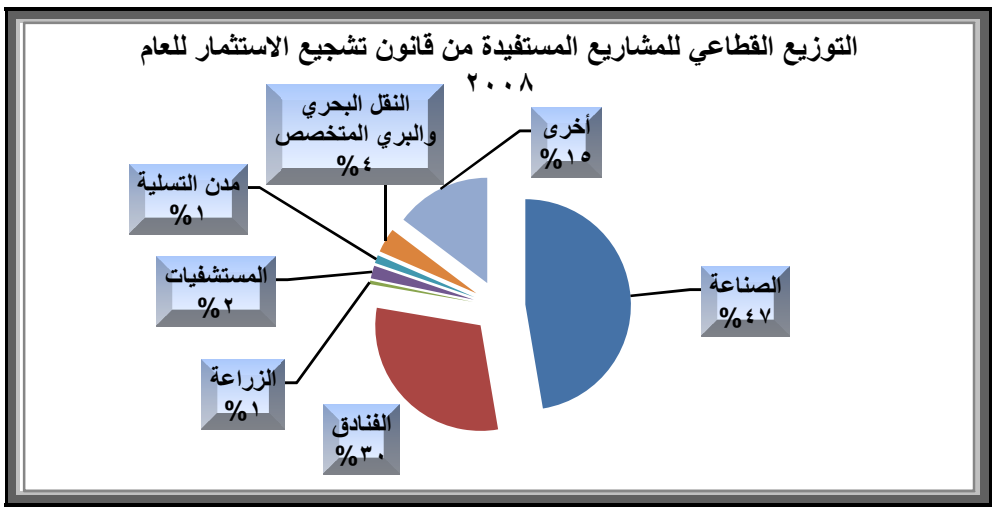

الشركات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة:

انخفض مجموع رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المسجلة لـــدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ما قيمته (٨٣٢.٨) مليـــون دينـــار مقابل (٩٣٤.٨) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، بفارق (١٠٢) مليون دينار أو مـــا نسبته (١١%).

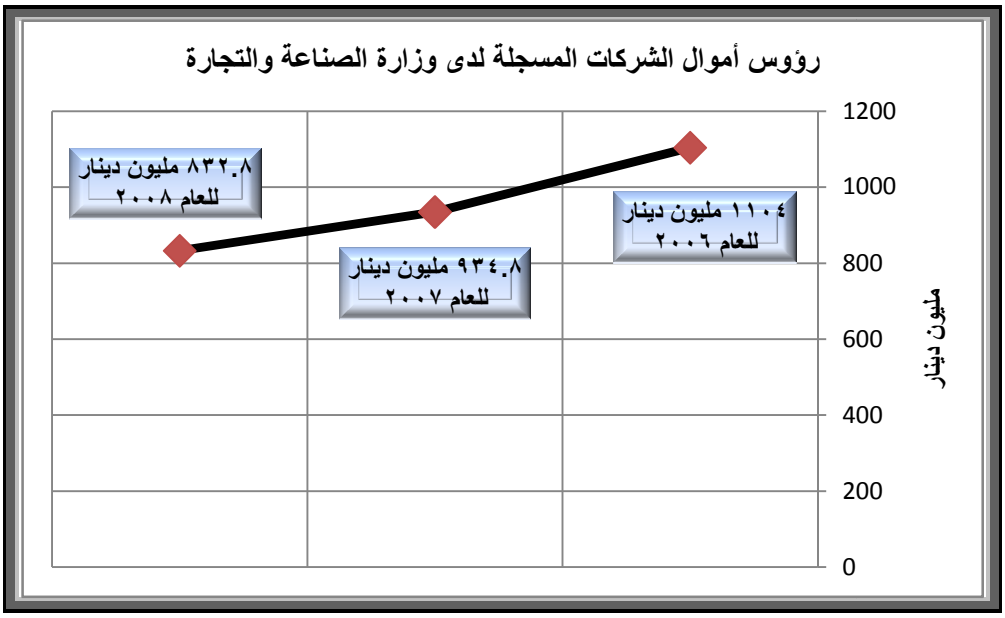

وبالرغم من انخفاض حجم رؤوس الأموال المسجلة، إلا أن عدد الشـــركات والمؤسسات المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة خلال العام ٢٠٠٨ قـــد ارتفـــع ليبلغ (٨٠٦٤) شركة ومؤسسة، بارتفاع نسبته (١.٢%) مقارنـــة بعـــدد الشـــركات المسجلة خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ (٧٩٦٢) شركة ومؤسسة.

القطاع	٢٠٠٧			٢٠٠٨			نسبة التغير لرؤوس الأموال(%)
	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	العـــــدد	رؤوس الأموال (مليون دينار)	% من مجموع رؤوس الأموال	
التجارة	٣٣٤٨	١٤٦.٣	١٥.٧	٣١١٥	١٠٦.٤	١٢.٨	– ٢٧.٢
الصناعة	١٢٧٧	١٨٦.٨	٢٠	١٣٣٥	١١١.٩	١٣.٥	– ٤٠
الزراعة	٣٩٩	٣١٣.٨	٣٣.٥	٦٥١	١٥١.٩	١٨.٢	– ٥١.٥
المقاولات	٢٨٨	٢٦.٤	٢.٨	٣٣٩	٨٦.٨	١٠.٤	٢٢٨.٧
الخدمات	٢٦٥٠	٢٦١.٥	٢٨	٢٦٢٤	٣٧٥.٨	٤٥.١	٤٣.٧
المجموع	٧٩٦٢	٩٣٤.٨	١٠٠	٨٠٦٤	٨٣٢.٨	١٠٠	١١–

ويُعزى انخفاض حجم رؤوس الأموال المسجلة نتيجة انخفاضها في كل من قطاع الخدمات بنسبة (٥١.٥%)، وقطاع الصناعة بنسبة (٤٠%)، وقطاع التجارة بنسبة (٢٧.٢%). في حين كان ارتفاع عدد الشركات والمؤسسات المسجلة نتيجة لارتفاع أعدادها المسجلة في جميع القطاعات بنسب متفاوتة باستثناء قطاع التجارة فقد انخفض عددها بنسبة بلغت (٧%) وقطاع الخدمات بنسبة (١%).

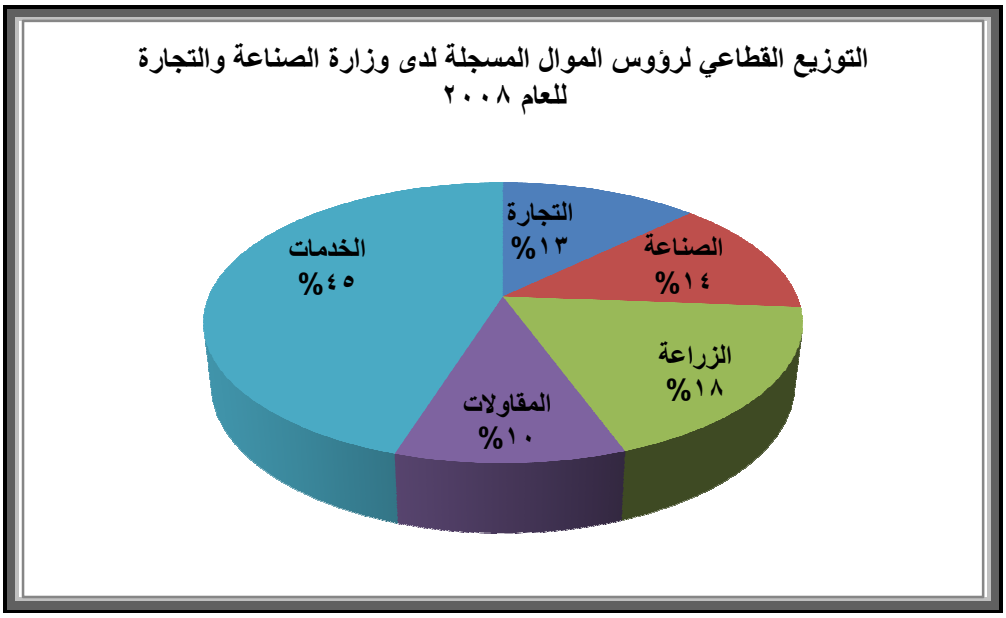

بورصة عمان:

أدت الحركة الاقتصادية النشطة التي شهدها الاقتصاد الوطني في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بمختلف المجالات الاقتصادية وأبرزها البنوك وقطاع الخدمات المالية والعقارية، إلى انتعاش أداء بورصة عمان من خلال ارتفاع أسعار بعض الأسهم الاستراتيجية نتيجة لارتفاع أسعار منتجاتها عالمياً (نظراً لارتفاع أسعار النفط عالمياً في حينه) وانعكاس ذلك على مستوى أرباحها، إلى جانب الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي كان لها نصيب من هذا الارتفاع، وقد شهدت بورصة عمان خلال تلك الفترة عدة تطورات كان أهمها قيام هيئة الأوراق المالية بسن عدة تشريعات جديدة تمثل أبرزها بإصدار قواعد حوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال في أنشطة الأوراق المالية، والعديد من الإجراءات الأخرى لتدعيم سياسة الشفافية والإفصاح لحماية المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

وبعد عمليات جني الأرباح وحالة من التصحيح الصحي لمؤشرات البورصة، لم يصمد الانتعاش في بورصة عمان ليحقق آمال المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية الذين كانوا قد بدؤوا بالتفكير في كيفية توسعة استثماراتهم نتيجة الأرباح والمكاسب التي تحققت في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، ففي مطلع النصف الثاني من ذلك العام تحول هذا الانتعاش إلى تراجع أدخل حالة من الذعر والهلع بعد سلسلة من الأحداث المحلية والعربية والعالمية التي جاءت بشكل متتال أدت بشكل أو بآخر إلى تبخر الأرباح وتلاشي المدخرات، فقد كانت البداية ما نُشر في الصحف المحلية حول إشاعات تتعلق بعزم الحكومة إخضاع الأرباح المتأتية من المتاجرة بالأسهم إلى ضريبة الدخل، ومن ثم عمليات الاحتيال التي قامت بها بعض الشركات المحلية بحجة التعامل في البورصات العالمية وأثر ذلك على تراجع أجواء التداول لتضارب المفاهيم لدى المتعاملين بمدى الصلة ما بين تلك الشركات وشركات الوساطة العاملة في بورصة عمان والمرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية وصاحب ذلك عمليات بيع كبيرة ليستمر مؤشر البورصة بالهبوط. أما حالة التخبط الكبرى التي عاشتها بورصة عمان فقد كانت نتيجة تأثرها بانخفاض أسواق الخليج نظراً لانخفاض أسعار النفط وظهور بوادر الأزمة المالية العالمية.

وهنا بدأ المؤشر بالتذبذب متخذاً اتجاهاً حاداً بالهبوط مما اضطر إلى قيام بعض شركات الوساطة ببيع الأسهم المتضررة خاصة أسهم القطاع المالي والعقاري والصناعي مما زاد من سرعة هبوط المؤشر، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة المتعاملين في الأسواق العربية بأداء الشركات المستثمر بها خاصة في قطاعي البنوك والعقارات بسبب تحملها خسائر فادحة جراء الأزمة، وانعكس ذلك على أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة في البورصات العربية وانخفاضها إلى مستويات متدنية جداً.

<u>إحصاءات البورصة:</u>

ارتفع حجم التداول خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٢٠٣١٨) مليون دينار، مقابل (١٢٣٤٨.١) مليون دينار خلال العام ٢٠٠٧، بنمو ملحوظ نسبته (٦٤.٥%)، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة ليصل إلى ما مجموعه (٥٤٤٢.٣) مليون سهم بازدياد نسبته (٢١.٥%) مقارنة بعدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٠٠٧ والذي بلغ في حينه (٤٤٧٩.٤) مليون سهم. أما عدد العقود المنفذة فقد ارتفع أيضاً ليصل إلى (٣٧٨٠.٩) ألف عقد خلال العام ٢٠٠٨ بنمو نسبته (٩.٣%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ (٣٤٥٧.٩) ألف عقد.

وكذلك ارتفع المعدل اليومي لحجم التداول ليصل إلى (٨٢.٩) مليون دينار بنسبة مقدارها (٦٥.٨%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ حينذاك (٥٠) مليون دينار.

أما عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان، فقد ارتفع أيضاً ليصل إلى (٢٦٢) شركة خلال العام ٢٠٠٨، مقابل (٢٤٥) شركة مدرجة بنهاية العام ٢٠٠٧.

وبخصوص القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام ٢٠٠٨ فقد انخفضت لتصل إلى (٢٥٤٠٦.٣) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها (١٣%)، مقابل (٢٩٢١٤.٢) مليون دينار للعام ٢٠٠٧.

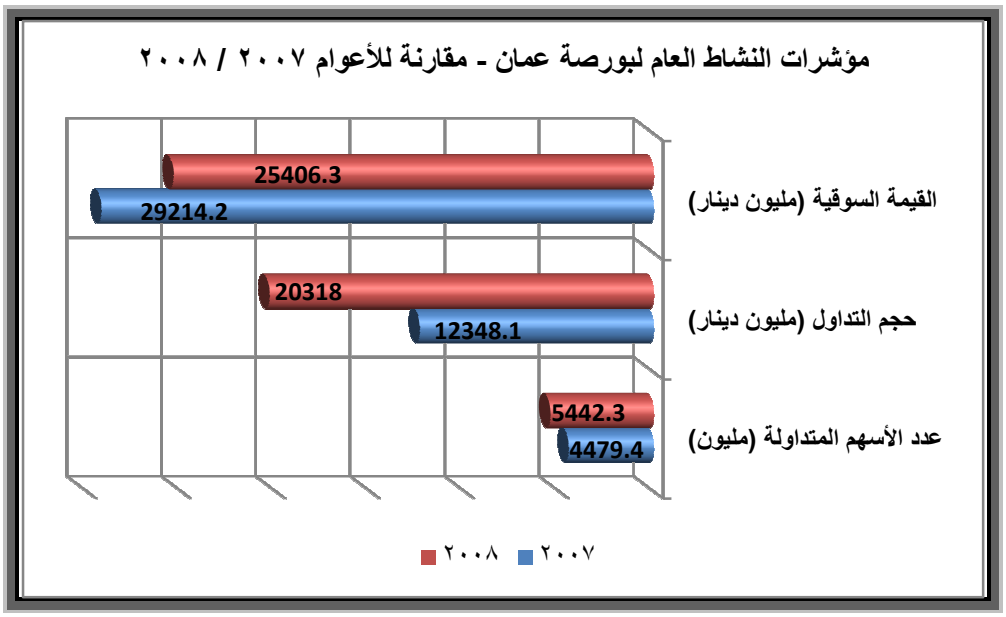

ومن الجدير بالذكر أن حجم الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام ٢٠٠٨قد ازداد بشكل كبير ليصل إلى ما قيمته (٤٢١٩.٨) مليون دينار بنمو نسبته (٤٩.٣%) مقارنة بقيمة الأسهم المشتراة منهم خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٢٨٢٥.٣) مليون دينار، وقد شكلت الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين ما نسبته (٢٠.٧%) من حجم التداول الكلي، وبالمقابل ارتفعت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٨ إلى (٣٩١٠) مليون دينار بنمو نسبته (٦٥.٧%) مقارنة بحجم الأسهم المباعة خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ قيمتها (٢٣٥٩.١) مليون دينار. وبالتالي فقد انخفض صافي الاستثمار غير الأردني في

بورصة عمان ليصل إلى (٣٠٩.٨) مليون دينار بنسبة (٣٣.٥%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (٤٦٦.٢) مليون دينار.

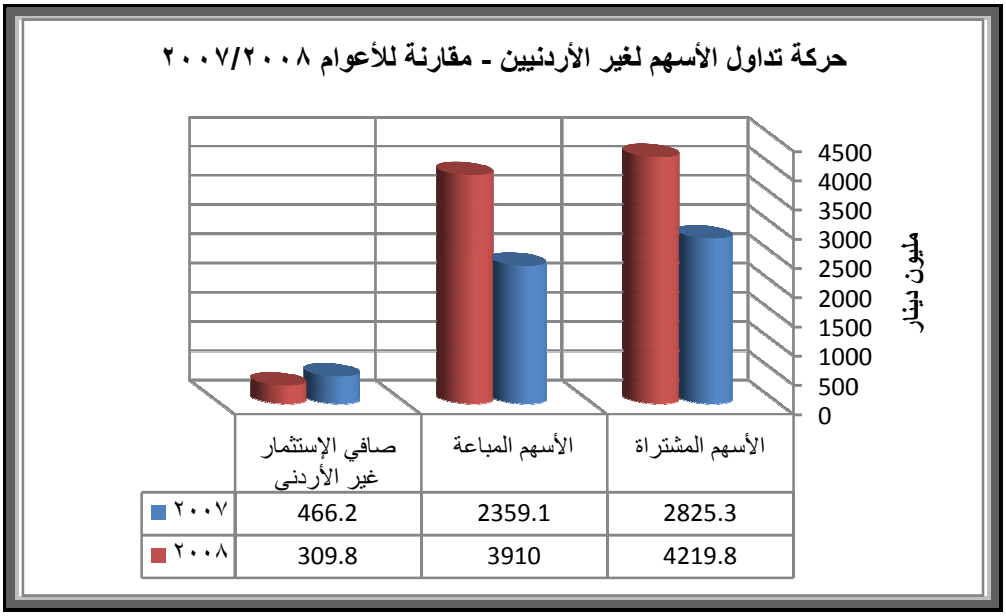

نشاط المدن الصناعية:

تعتبر المدن الصناعية من الأنشطة والعوامل الاقتصادية الرئيسة المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة، لما لها من أثر مباشر على ازدياد حجم العمالة ، ونمو الصادرات الوطنية. فقد بلغ حجم الاستثمار الكلي في كل من مدينة عبدالله الثاني الصناعية (سحاب) ومدينة الحسن الصناعية (اربد) ومدينة الحسين بن عبدالله الصناعية (الكرك) ومدينة معان الصناعية (معان) ومدينة العقبة الصناعية (العقبة)، حتى العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (١٢٨٦.٦) مليون دينار، بنمو نسبته (٤.٢%) مقارنة بحجم الاستثمار الكلي في العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (١٢٣٤) مليون دينار، حيث يبلغ عدد المصانع والمشاريع القائمة في هذه المدن (٤٧١) مؤسسة، وتضم من العمالة نحو (٣٧.٧) ألف عامل.

عدد الشركات، حجم المصانع، عدد العمالة حسب قطاع الإنتاج في جميع المدن الصناعية

القطاع	٢٠٠٧			٢٠٠٨					
	عدد الشركات	حجم الاستثمار	عدد العمالة	عدد الشركات	نسبة التغير (%)	حجم الاستثمار	نسبة التغير (%)	عدد العمالة	نسبة التغير (%)
الصناعات الغذائية	٤٩	١٩٩	٢٦٣٣	٥١	٤	١٩١.٥	٣.٧-	٢٥٥٣	٣-
الصناعات الدوائية	٣٠	١٠٩	٢٦٣٣	٣٠	٠	١٤٧.٩	٣٥.٦	١٤٣٧	٤٥.٤-
الصناعات الهندسية	٨٤	٢٥٦	٢٦٥١	٩٠	٧.١	١٦٩.٣	٣٣.٨-	٢٧٩٩	٥.٥
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	٧٤	٧٥	١٧٤٠	٨١	٩.٤	١١٩	٥٨.٦	١٧٦٠	١.١
الصناعات الكيماوية	٦٧	٩٢	١٣٠٩	٦٤	٤.٤-	١٠٠.١	٨.٨	١٧٧٠	٣٥.٢
الصناعات النسيجية والقطنية	٩٢	٢٩٠	٢٥١٦٣	٧٣	٢٠.٦-	٣٥٨.٨	٢٣.٧	٢٤٤٥٦	٢.٨-
الأثاث والمطابخ والأبواب	٢٠	١٤	٧٤٧	١٨	١٠-	١٤.٦	٤.٢	٦٢٠	١٧-
الطباعة والورق والتعبئة والتغليف	٣١	١٥٥	١٩٢١	٣١	٠	١٣٤.٩	١٢.٩-	٢٠٧٤	٧.٩
الصناعات الجلدية	١٢	٢	٦٧	١١	٨.٣-	٢.٩	٤٥	٨٤	٢٥.٣
الصناعات الإنشائية	١٣	٤٢	٣٠٣	١٦	٢٣	٤٧	١١.٩	٢٣٦	٢٢.١-
المجموع	٤٧٢	١٢٣٤	٣٩١٦٧	٤٧١	٠.٢-	١٢٨٦.٦	٤.٢	٣٧٧٨٩	٣.٥-

وفيما يتعلق بجنسية الاستثمارات القائمة في المدن الصناعية الأردنية، فقد تنوعت حسب ما هو موضح بالرسم التالي:

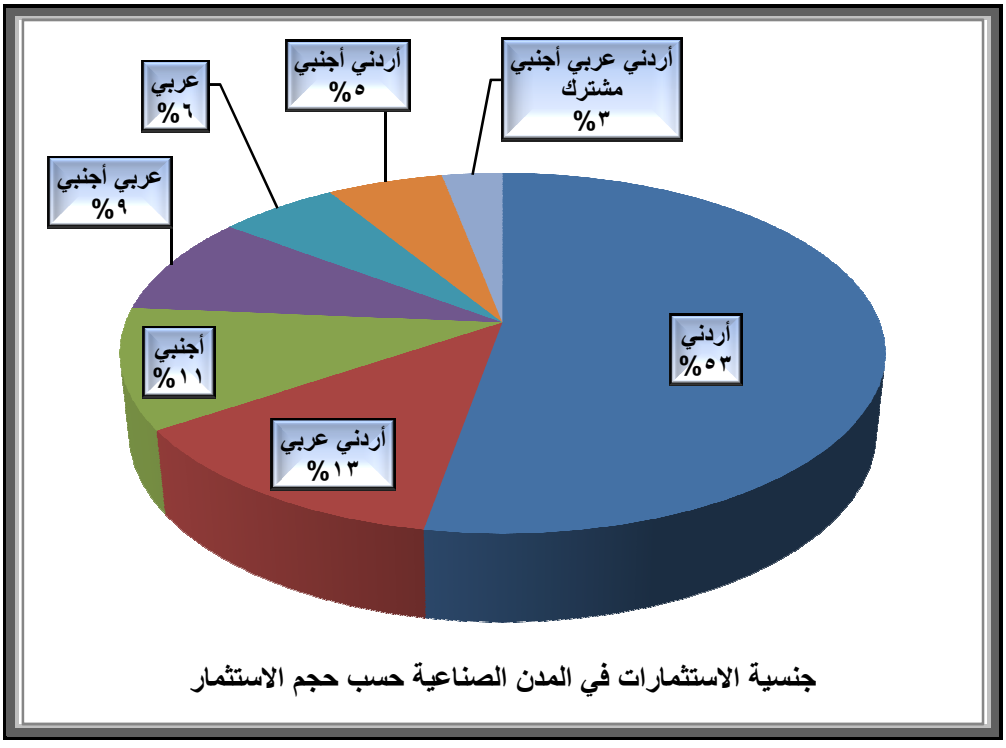

جنسية الاستثمارات في المدن الصناعية حسب حجم الاستثمار

نشاط المناطق الحرة:

تتسم المناطق الحرة بآثارها الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة، ويمكن توضيح أثر الاستثمار وحركة التجارة في المناطق الحرة على أهم القطاعات كما يلي:

أولاً: قطاع النقل:

بلغ عدد المركبات الناقلة الداخلة إلى المناطق الحرة والخارجة منها خلال العام (٢٠٠٨) نحو (٦٣) ألف مركبة ناقلة، منها (٥٠) ألف مركبة ناقلة كبيرة، و(١٣) ألف مركبة ناقلة صغيرة. وبلغ متوسط تعرفة النقل على الطرقات خلال الأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) حوالي (٥٥٠) دينار للمركبة الناقلة الكبيرة، و(٢٠٠) دينار للمركبة الناقلة الصغيرة. وبناءً عليه فإن الإيرادات المتحققة والمقدَّرة لهذا القطاع من خلال المناطق الحرة الأردنية بلغت (٣٠.١) مليون دينار.

ثانياً: قطاع البنوك:

تتم مختلف التعاملات المالية المتعلقة بممارسة الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة من خلال فتح إئتمانات وإعتمادات مالية للتصدير والاستيراد، وضمان التسهيلات الائتمانية، وفتح حسابات متنوعة لدى البنوك التجارية، ويمكن الاستدلال على حجم هذه التعاملات من خلال القيمة المقدّرة للبضائع الداخلة إلى المناطق الحرة والخارجة منها، حيث بلغت حوالي (٦.٨) مليار دينار خلال العام (٢٠٠٨).

ثالثاً: قطاع التأمين:

وصل إجمالي قيمة بوالص التأمين الصادرة في العام (٢٠٠٨) لغايات التأمين على البضائع المخزنة في المناطق الحرة إلى حوالي (٤.٥) مليار دينار.

رابعاً: قطاع التجارة الخارجية:

يتسم الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية بحزمة من الحوافز المالية والتمويلية التي تؤثر إما بشكل مباشر أو غير مباشر في تكاليف الاستثمار والعملية الإنتاجية، وتسهم في تخفيضها، حيث بلغ حجم البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة والخاصة (٣.٨) مليون طن في عام (٢٠٠٨)، بقيمة إجمالية بلغت (٣.٤) مليار دينار.

خامساً: قطاع الفنادق وتجارة التجزئة:

بلغ إجمالي العدد المقدّر لزوار المناطق الحرة خلال العام (٢٠٠٨) حوالي (١٣٥٣٠) زائر، منهم (٢١٣٠) زائر من جنسيات غير أدرنية، وبناءً على تقديرات دائرة الإحصاءات العامة – اعتمادا على مسح القادمين والمغادرين للفترة من تموز (٢٠٠٦) إلى حزيران (٢٠٠٧)، فإن متوسط إقامة الزائر الواحد في الأردن هو (٥.٨) يوم، وأن متوسط الإنفاق للزائر الواحد لرحلة العمل وصل إلى حوالي

(٦٨.٥) ديناراً، تتضمن مصاريف الإقامة، والمطاعم، والمشتريات غير شاملة لتكاليف النقل الدولي، وبذلك فقد بلغ إجمالي قيمة الإيرادات المقدّرة لهذا القطاع من خلال المناطق الحرة للعام ٢٠٠٨ حوالي مليون دينار.

سادساً: العمالة:

وصل إجمالي عدد الأيدي العاملة الأردنية وغير الأردنية المستوعبة في مختلف المشاريع الاستثمارية القائمة في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال العام (٢٠٠٨) إلى (٢٣٩٧٥) عامل، منهم (١٩٢٠٦) عامل من الجنسية الأردنية، يشكلون ما نسبته (٨٠%) من إجمالي العمالة من مختلف الجنسيات.

النشاط الإستثماري في المناطق الحرة:

استمر النمو في حركة الاستثمار في معظم المناطق الحرة العامة والخاصة خلال العام ٢٠٠٨، فقد بلغ عدد المشاريع القائمة في المناطق الحرة خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٢٠٩٥) مشروع تجاري وصناعي وخدمي، برؤوس أموال مقدارها (١١٣٩.٢) مليون دينار، موزعين على مختلف المناطق الحرة العامة والخاصة، وكما هو مبين بالجدول أدناه:

(مليون دينار)

إسم المنطقة	النشاط						المجموع لكل منطقة	
	تجاري		صناعي		خدمات			
	عدد الشركات	رأس المال	عدد الشركات	رأس المال	عدد الشركات	رأس المال	عدد الشركات	رأس المال
المنطقة الحرة الزرقاء	١٦١٥	١٩٣	١٤٤	٢٤.١	١٣٣	٢.٠	١٨٩٢	٢١٩
المنطقة الحرة سحاب	١٢	٢	٧	١.٣	١	٠.٠١	٢٠	٣.٣
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٦	٠.٢	–	–	–	–	٦	٠.٢
المنطقة الحرة الكرك	٢٨	١٠.٣	٢	٠.٠١	١	٠.٠١	٣١	١٠.٣
المنطقة الحرة الكرامة	١٩	٢.٥	١	٠.٠٣	–	–	٢٠	٢.٥
المناطق الحرة الخاصة	٤٨	٥٧.٣	٤٤	١٣٣.٨	٣٤	٧١٢.٩	١٢٦	٩٠٣.٩
المجموع لكل نشاط	١٧٢٨	٢٦٥.١	١٩٨	١٥٩.٢	١٦٩	٧١٤.٩	٢٠٩٥	١١٣٩.٢

أما فيما يتعلق بإجمالي عدد عقود الاستثمار للمشاريع القائمة في المناطق الحرة العامة والخاصة، فقد بلغ خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٢٢٣٨) عقد، بنمو نسبته (٤.٥%) مقارنة بعدد عقود الاستثمار خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (٢١٤١) عقد، وقد توزعت هذه العقود حسب النشاطات الاقتصادية والتوزيع الجغرافي للمناطق الحرة كما يلي:

عدد العقود حسب النشاطات الاقتصادية والتوزيع الجغرافي

إسم المنطقة	٢٠٠٧				٢٠٠٨				معدل التغير (%)
	النشاط			المجموع	النشاط			المجموع	
	تجاري	صناعي	خدمات		تجاري	صناعي	خدمات		
المنطقة الحرة الزرقاء	١٣٠٦	١٤٧	٥١٥	١٩٦٨	١٣٧٠	١٦٥	٥٢٢	٢٠٥٧	٤.٥
المنطقة الحرة سحاب	٣٢	١٠	٨	٥٠	٣٢	١٠	١٠	٥٢	٤
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٢٠	٠	٠	٢٠	٢٠	٠	٠	٢٠	٠.٠
المنطقة الحرة الكرك	١٢	١	١	١٤	١٢	٢	٣	١٧	٢١.٤
المنطقة الحرة الكرامة	٤٩	٢	٨	٥٩	٥٠	٣	٨	٦١	٣.٤
المناطق الحرة الخاصة	٤	١٧	٩	٣٠	٤	١٧	١٠	٣١	٣.٣
مجموع العقود لكل نشاط	١٤٢٣	١٧٧	٥٤١	٢١٤١	١٤٨٨	١٩٧	٥٥٣	٢٢٣٨	٤.٥

حركة التجارة في المناطق الحرة:

ارتفع حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة والخاصة خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٣٨٢١.٦) ألف طن بنسبة نمو ملحوظة مقدارها (٢٥.٧%) مقارنة بحركة التجارة خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٣٠٤٠.٢) ألف طن.

الجدول التالي يبين حركة التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المنـــاطق الحرة العامة والخاصة خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨:

(ألف طن)

إسم المنطقة	حجم تجارة البضائع (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة والخاصة						معدل التغير (%)
	٢٠٠٧			٢٠٠٨			
	مصدر البضائع		المجموع	مصدر البضائع		المجموع	
	داخلة	خارجة		داخلة	خارجة		
المنطقة الحرة الزرقاء	٢٥٤.٧	٢٤٦.٠	٥٠٠.٧	٣٠٩.٨	٣٢١.٣	٦٣١.٠	٢٦
المنطقة الحرة سحاب	١١٩.٩	١١٩.٩	٢٣٩.٨	١٢٤.٣	١٢٨.٢	٢٥٣.٠	٥
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٧.٧	٩.٨	١٧.٥	٤.٩	٨.٩	١٤.٠	-٢١
المنطقة الحرة الكرك	٠.٢	٠.٦	٠.٨	٠.٣	٠.٢	١.٠	-٢٨
المنطقة الحرة الكرامة	٤٩١.١	٤٣٤.٩	٩٢٦.٠	٥٥٨.٩	٥٦٠.٦	١١٢٠	٢١
المناطق الحرة الخاصة	٩٠٦.٦	٤٤٨.٨	١٣٥٥.٤	١٢٦٧.٨	٥٣٦.٤	١٨٠٤.٢	٣٣
المجموع	١.٧٨٠.٢	١.٢٦٠	٣٠٤٠.٢	٢٢٦٦	١٥٥٥.٦	٣٨٢١.٦	٢٥.٧

نشاط ميناء العقبة:

بلغ عدد السفن التي أمت ميناء العقبة خـــلال العـــام ٢٠٠٨ مـــا مجموعـــه (٣٠٢٤) سفينة بنمو نسبته (٢.٧%) مقارنة بعدد السفن التي أمت الميـنـــاء خـــلال العام ٢٠٠٧ والبالغة حينذاك (٢٩٤١) سفينة.

أما حجم مناولة البضائع في الميناء، فقد انخفض خلال العام ٢٠٠٨ ليصـــل إلى ما مجموعه (١٦.٩) مليون طن، مقابل (١٧.٧) مليون طن خلال العام ٢٠٠٧، أي بانخفاض بلغ (٨٤٠.١) ألف طن، وبما نسبته (٤.٧%). وقد اســـتحوذ نصـــيب المستوردات من إجمالي حجم المناولة ما مقداره (٩.١) مليون طن، مقابل (١٠.٢) مليون طن خلال العام ٢٠٠٧ وبانخفاض نســـبته (١٠.٧%). أمـــا حجـــم مناولـــة الصادرات فقد بلغ (٧.٧) مليون طن بنمو نسبته (٣.٩%) مقارنة بحجـــم مناولـــة الصادرات خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (٧.٤) مليون طن.

وفيما يتعلق بحركة الحاويات الصادرة والواردة عبر ميناء الحاويات في العقبة، فقد بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٨ من فئة (٤٠) قدم ما مجموعه (٩٨٧٩٠) حاوية، بزيادة نسبتها (٣%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (٦٧٠٦٩) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الصادرة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٨ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩١٥١٥) حاوية، بزيادة نسبتها (٣٣.٩%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة (٦٨٣٤٩) حاوية.

أما الحاويات المستوردة عبر ميناء العقبة خلال العام ٢٠٠٨ من فئة (٤٠) قدم، فقد بلغ عددها (١٠٢٥٦٩) حاوية، بزيادة ملحوظة مقدارها (٤٦%) مقارنة بعددها خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة حينذاك (٧٠٢١٥) حاوية. فيما بلغ عدد الحاويات الواردة عبر الميناء خلال العام ٢٠٠٨ من فئة (٢٠) قدم ما مجموعه (٩٣٢٩٧) حاوية، مقابل (٧١٧٤٥) حاوية خلال العام ٢٠٠٧، وبزيادة نسبتها (٣٠%).

وبخصوص السفن السياحية التي أمت الميناء خلال العام ٢٠٠٨ فقد بلغ عددها (١٠٣) سفينة، بنمو نسبته (١٩.٧%)، مقابل (٨٦) سفينة خلال العام ٢٠٠٧. كما بلغ عدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن (٤١.٢) ألف سائح بانخفاض نسبته (٢٣.٢%) مقارنة بعدد السياح اللذين زاروا الأردن على متن هذه السفن خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ حينذاك (٥٣.٧) ألف سائح. وقد انخفض إجمالي حركة الركاب القادمين والمغادرين خلال العام ٢٠٠٨، لتصل إلى (١.١) مليون راكب، بانخفاض نسبته (٠.٥%) مقارنة بعدد الركاب خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (١.٢) مليون راكب.

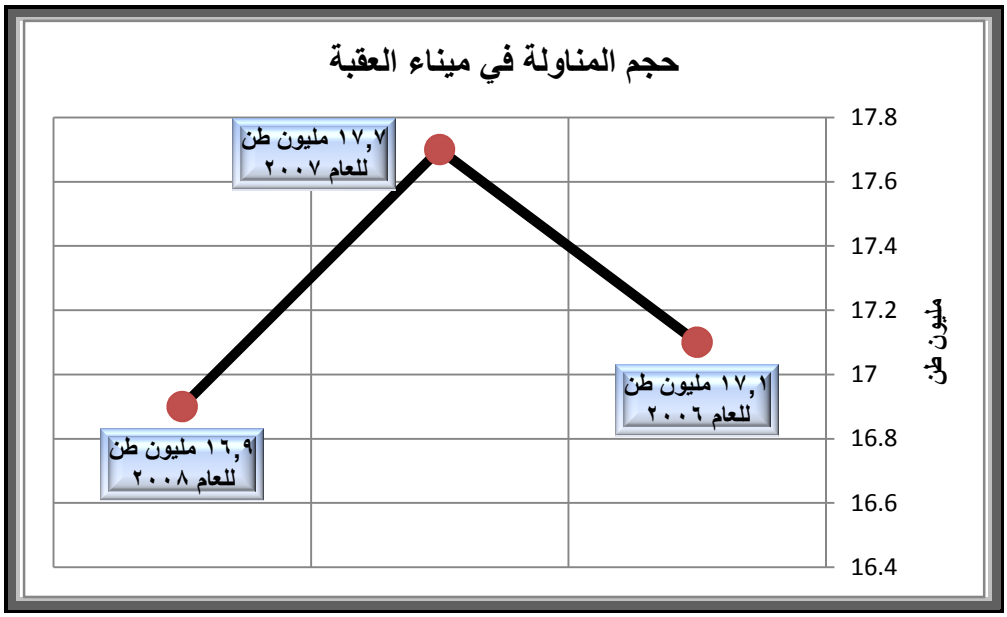

النشاط السياحي:

ارتفع إجمالي قيمة عائدات القطاع السياحي خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ما مجموعه (٢٠٨٨,٩) مليون دينار بزيادة قيمتها (٤٥٠,٦) مليون دينار ، وبنسبة نمو (٢٧,٥%) ، مقارنة بقيمة عائداته خلال العام ٢٠٠٧ والبالغة في حينه (١٦٣٨,٣) مليون دينار.

وقد بلغ إجمالي عدد السياح الزائرين للمملكة خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٧,١) مليون زائر بنسبة ارتفاع مقدارها (٩,٢%) مقارنة بعدد السياح الزائرين خلال العام ٢٠٠٧ والذي بلغ نحو (٦,٥) مليون زائر، وفيما يتعلق بحركة سياحة المبيت فقد ارتفع عدد زوار المبيت ليصل الى (٣,٧) مليون زائر بنسبة ارتفاع مقدارها (٨,٨%) مقارنة بعدد زوار المبيت خلال العام ٢٠٠٧ والذي بلغ في حينه (٣,٤) مليون زائر. وكذلك ارتفع عدد زوار اليوم الواحد خلال العام ٢٠٠٨ إلى ما مجموعه (٣,٣) مليون زائر بنسبة مقدارها (١٠%) مقارنة بعدد زوار اليوم الواحد خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه نحو (٣) مليون زائر.

أما فيما يتعلق بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠٠٨، فقد بلغ ما قيمته (٧١٠,٣) مليون دينار، بنمو نسبته (١٣,٥%)، مقارنة بحجم الإنفاق السياحي خلال العام ٢٠٠٧ الذي بلغ حينذاك ما قيمته (٦٢٥،٥) مليون دينار.

وتشير البيانات إلى أن عدد السياح الزائرين ضمن المجموعات السياحية قد ارتفع ليبلغ (٥٠٦,٦) ألف زائر، بنمو نسبته (٤٠,٨%)، مقابل (٣٥٩,٦) ألف زائر ضمن المجموعات السياحية خلال العام ٢٠٠٧. أما معدل عدد ليالي الإقامة للسياح ضمن المجموعات السياحية فقد بلغ خلال العام ٢٠٠٨ نحو (٢,١) مليون ليلة بارتفاع نسبته (٣٩,٢%) مقارنة بعدد ليالي السياح ضمن المجموعات السياحية خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ حينذاك نحو (١,٥) مليون ليلة. وبذلك يكون معدل الإقامة للسياح الزائرين ضمن المجموعات السياحية (٤,٣) ليلة خلال العام ٢٠٠٨، في حين بلغت (٤,٤) ليلة خلال العام ٢٠٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد العاملين في مختلف الأنشطة السياحية قد ارتفع خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٣٨,٢) ألف عامل بنمو نسبته (١١,٣%)، مقابل ما مجموعه (٣٤,٤) ألف عامل خلال العام ٢٠٠٧. وتتوزع أعداد العاملين هذه على الأنشطة السياحية التي تضم: الفنادق بنسبة (٣٦,٥%) من إجمالي عدد العاملين في الأنشطة السياحية، مكاتب السياحة والسفر بنسبة (٩,٦%)، المطاعم السياحية بنسبة (٤٠,٥%)، مكاتب تأجير السيارات بنسبة (٤,٦%)، متاحف التحف الشرقية بنسبة

(١,٩%)، الأدلاء السياحيين بنسبة (٢,٢%)، مرافقي الرواحل السياحية بنسبة (١,٨%)، شركات النقل السياحي بنسبة (٢,٣%)، مراكز الغوص بنسبة (٠,٢%)، والرياضة المائية بنسبة (٠,٤%).

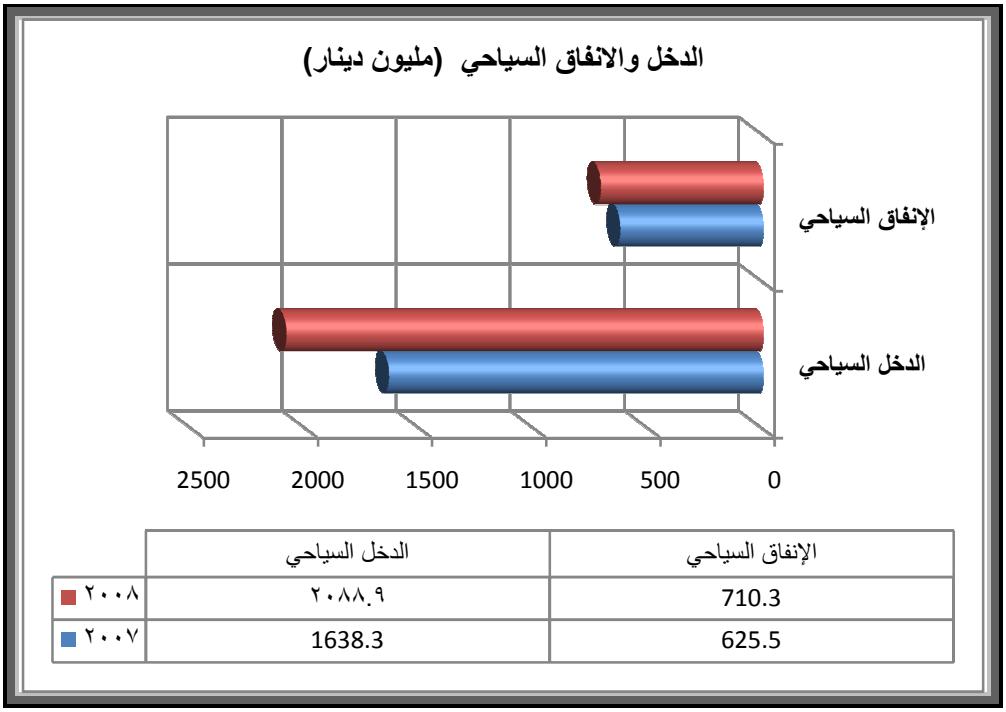

نشاط سوق العقار:

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام ٢٠٠٨ نحو (٦) مليارات دينار، بزيادة بلغت نسبتها (٧%) مقارنة بحجم التداول خلال العام ٢٠٠٧.

وبلغت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٣٧٩.٢) مليون دينار، بزيادة نسبتها (٧%) مقارنة بمجموعها خلال العام ٢٠٠٧، حيث احتلت مديرية تسجيل أراضي شمال عمان المرتبة الأولى بإيرادات بلغت قيمتها (٧٢.٣) مليون دينار، تلتها مديرية تسجيل أراضي شرق عمان بقيمة (٥١.٧) مليون دينار، ثم مديرية تسجيل أراضي جنوب عمان بقيمة (٤٦.٨) مليون دينار، وأخيراً احتلت مديرية أراضي غرب عمان المرتبة الرابعة بقيمة (٤٠.٦) مليون دينار.

أما عدد بيوعات الأراضي للمستثمرين غير الأردنيين، فقد بلغت (٤٧٠٧) معاملة، منها (١٢٤٧) معاملة للشقق و(٣٤٥٧) معاملة للأراضي، بلغت قيمتها السوقية نحو (٢١٦.٨) مليون دينار، منها (١٠٦.٧) مليون دينار للشقق، و(١١٠.١) مليون دينار للأراضي، بزيادة بلغت نسبتها (٣٩%) مقارنة بالعام ٢٠٠٧.

واحتلت الجنسية الكويتية المرتبة الأولى ببيوعات غير الأردنيين بمجموع (١٤٥٠) مستثمراً، تلتها الجنسية العراقية بمجموع (٦٥١) مستثمر، ومن ثم الجنسية الإماراتية بمجموع (٥٨٣) مستثمراً. أما من حيث القيمة، فقد احتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بحجم استثمار مقداره (٨٠.٥) مليون دينار، تلتها الجنسية الكويتية بمبلغ (٢١.١) مليون دينار، ومن ثم الجنسية السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة (١٨.٤) مليون دينار.

وقد بلغ إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام ٢٠٠٨ (١٤٥.٥) ألف معاملة، توزعت على (٤٨.٩) ألف معاملة في محافظة العاصمة بنسبة مقدارها (٣٤%)، و(٩٦.٥) ألف معاملة لباقي المحافظات. كما توزعت معاملات البيع في العاصمة عمان على (١٦.٤) ألف معاملة للشقق، و(٣٢.٦) ألف معاملة للأراضي، في حين توزعت معاملات البيع في باقي محافظات المملكة على (٥.٦) ألف معاملة للشقق و(٩٠.٩) ألف معاملة للأراضي.

هذا وقد بلغت مساحة الأراضي المباعة في المملكة خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (١.٦) مليار متر مربع.

الشيكات المرتجعة:

لا تزال الظاهرة السلبية للشيكات المرتجعة في تفاقم مستمر بالرغم من الإجراءات العديدة والتشديدات الدائمة التي يفرضها البنك المركزي الأردني، فقد واصل مجموع قيم الشيكات المرتجعة خلال العام ٢٠٠٨ ارتفاعه ليصل إلى (٢١٢٤.٥) مليون دينار بزيادة ملحوظة قيمتها (٧١٩.٩) مليون دينار وبنمو نسبته (٥١.٢%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام ٢٠٠٧ والبالغة (١٤٠٤.٦) مليون دينار.

أما مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام ٢٠٠٨، فقد بلغ (٤٠.١) مليار دينار مقابل (٣٠.٢) مليار دينار خلال العام ٢٠٠٧ ، أي بزيادة مقدارها (٩.٩) مليار دينار ونسبتها (٣٢.٨%).

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة ما نسبته (٥.٢%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠٠٨ ، فيما شكلت ما نسبته (٤.٦%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام ٢٠٠٧.

أما عدد الشيكات المرتجعة خلال العام ٢٠٠٨ (٧٣٢) الف شيك بزيادة مقدارها (١٠٥.٤) الف شيك ونسبتها (١٦.٨%) ، مقارنة بعدد الشيكات المرتجعة خلال العام ٢٠٠٧ والبالغ في حينه (٦٢٦.٦) ألف شيك.

وتنقسم الشيكات المرتجعة إلى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام ٢٠٠٨ نحو (١٠٥٦.٩) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٤٩.٧%) من الحجم الإجمالي للشيكات المرتجعة، أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات المعادة لأسباب فنية والتي بلغت قيمتها (١٠٦٧.٩) مليون دينار وشكلت ما نسبته (٥٠.٣%).

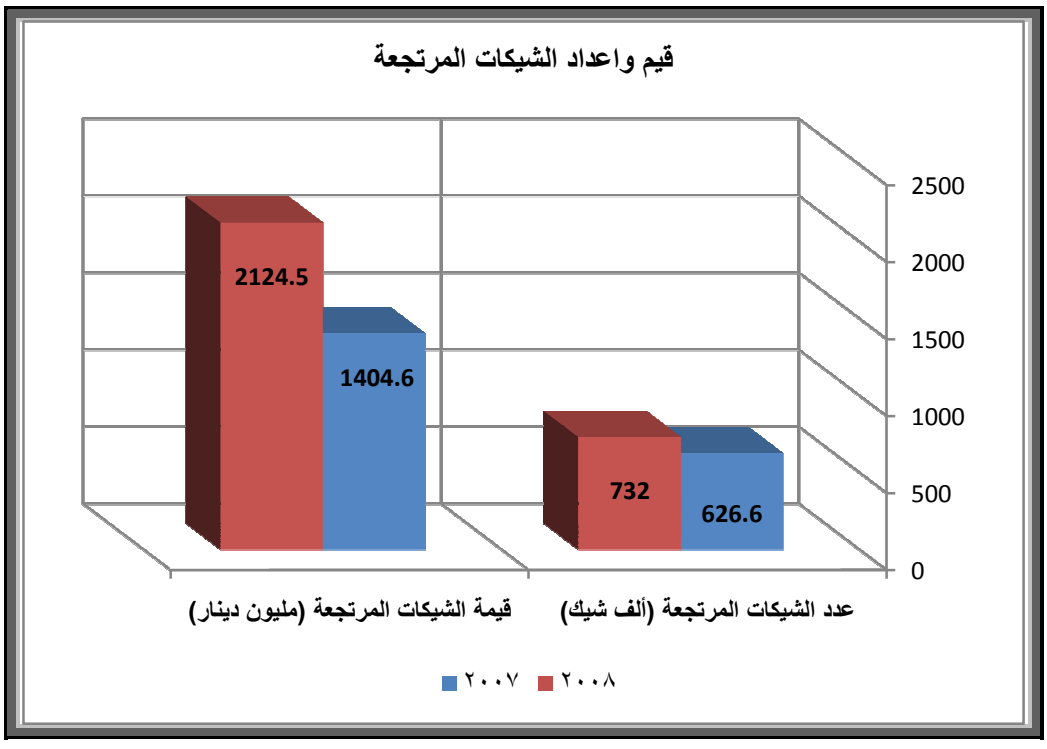

التسهيلات الائتمانية:

بالرغم من التشديدات التي فرضتها البنوك المحلية على منح القروض والتسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية والفردية خلال العام ٢٠٠٨، والأضرار البالغة التي اشتكت القطاعات الاقتصادية منها نتيجة ذلك، إلا أن حجم التسهيلات ما يزال بارتفاع مستمر مقارنة بالسنوات الماضية، فقد ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى ما مجموعه (١٣١٩٣.٢) مليون دينار، مقابل (١١٢٩٥.٦) مليون دينار للعام ٢٠٠٧، بزيادة قيمتها (١٨٩٧.٦) مليون دينار وبنمو نسبته (١٦.٧%).

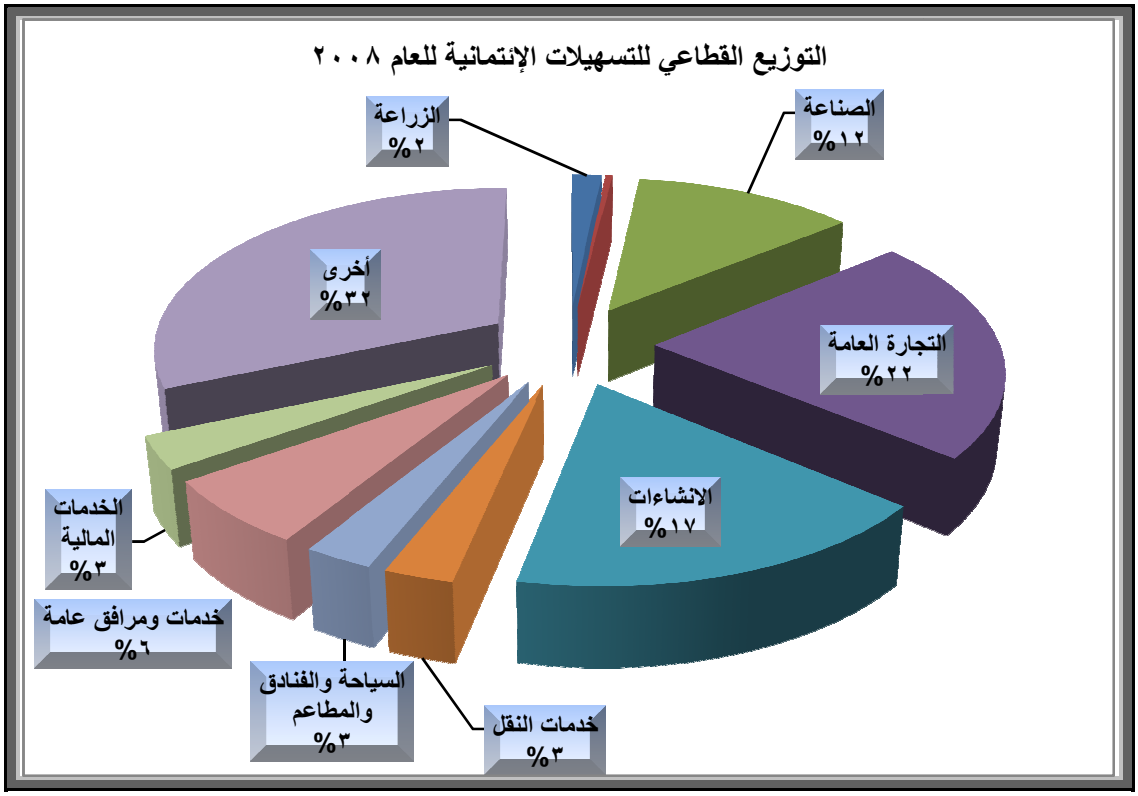

يشير الشكل الموضح أعلاه إلى استمرار استحواذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنسبة (٢٢%) من مجموع هذه التسهيلات، يليه قطاع الإنشاءات الذي استحوذ على ما نسبته (١٧.٢%)، ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة (١٢%)، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (٦.٤%)، وقطاع الخدمات المالية بنسبة (٣.٢%) من مجموع التسهيلات الإئتمانية خلال العام ٢٠٠٨.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:

توضح المؤشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني أن ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (اعتمادا على الرقم القياسي للعام ٢٠٠٦) خلال العام ٢٠٠٨ قد وصل إلى (١١٩.٣) نقطة، مقابل (١٠٤.٧) نقطة خلال العام ٢٠٠٧، وبنمو غير مسبوق خلال السنوات الماضية بلغت نسبته (١٤%). في حين كان قد وصل خلال السنوات الماضية ليصل خلال العام ٢٠٠٦ إلى (٦.٢%) وخلال العام ٢٠٠٧ بلغ (٤.٧%) فقط.

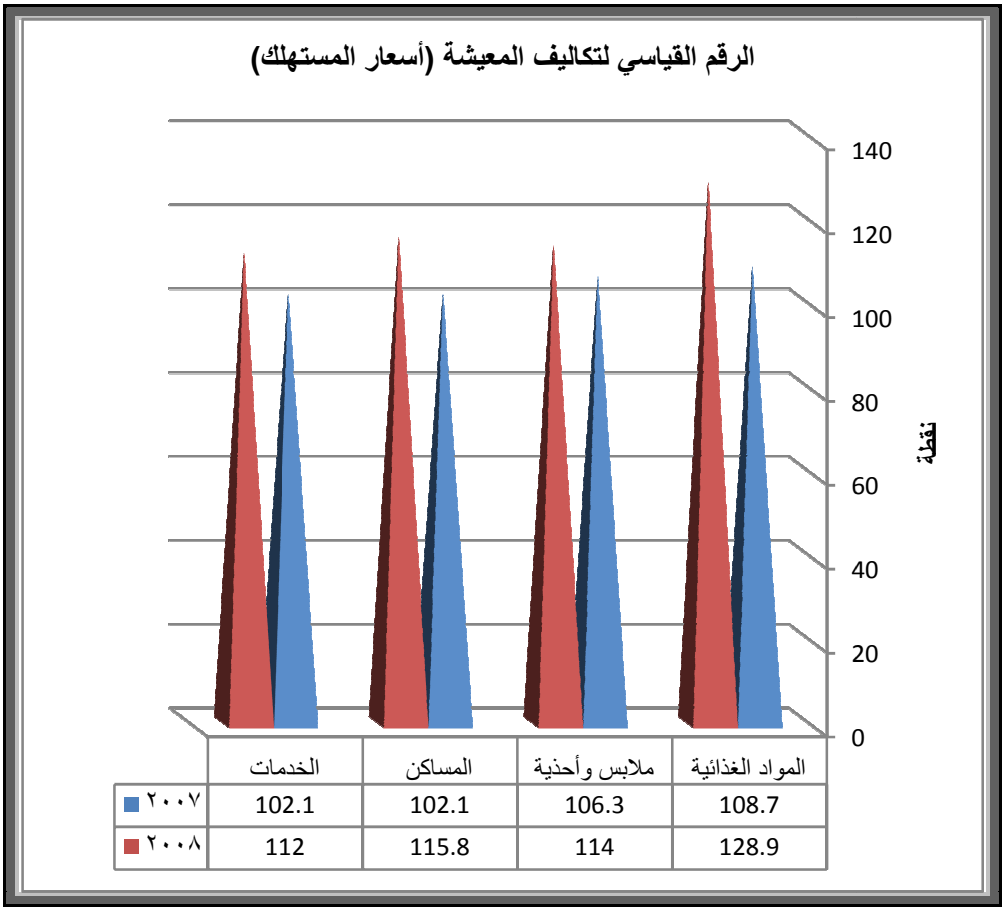

ويأتي هذا الارتفاع الملحوظ نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع والخدمات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٨ وخاصة ما يتعلق منها بالارتفاع القياسي لأسعار النفط الذي أدى إلى إرتفاع كلف إنتاج مختلف السلع والخدمات.

فيما يلي جدول تفصيلي يبين ارتفاع بنود الرقم القياسي لتكـــاليف المعيشـــة خـــلال العامين ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧:

البند	الأهمية النسبية (%)	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسبة التغير
المواد الغذائية، وهي:	***٣٦.٦***	***١٠٨.٧***	***١٢٨.٩***	***١٨.٥***
– الحبوب ومنتجاتها	٣.٨	١٠٧	١٣٥.١	٢٦.٢
– اللحوم والدواجن	٧.٨	١١٠.٦	١٢٩.٦	١٧.١
– الأسماك ومنتجات البحر	٠.٨	١٠٣.٦	١١٥.٤	١١.٣
– الألبان ومنتجاتها والبيض	٣.٨	١١٤.٤	١٤٩.٧	٣٠.٨
– الزيوت والدهون	١.٧	١١٣.٧	١٦٢	٤٢.٤
– الفواكه	٢	١١٠.٧	١٣٦.٩	٢٣.٦
– الخضروات	٣.٥	١١٦.٣	١٣٧.٥	١٨.٢
– السكر ومنتجاته	٢.٥	١٠٢.٤	١٠٩.٦	٧
– التبغ ومنتجاته	٣.٥	١٠١.٢	١٠٩.٩	٨.٥
– المشروبات والمرطبات	١.١	١٠٢.٧	١١٠.٧	٧.٧
– مواد غذائية أخرى	٥.٦	١٠٦.٢	١١٨	١١.١
ملابس وأحذية، وهي:	***٤.٩***	***١٠٦.٣***	***١١٤***	***٧.٢***
– ملابس	٣.٩	١٠٦.٤	١١٤.٢	٧.٣
– أحذية	١	١٠٥.٩	١١٣.٢	٦.٨
المساكن، وهي:	***٢٦.٧***	***١٠٢.١***	***١١٥.٨***	***١٣.٤***
– السكن وملحقاته	١٥.٩	١٠١.٦	١٠٣.٧	٢
– الوقود والإنارة	٦	١٠٢.٩	١٥٢.٨	٤٨.٤
– الأثاث والمفروشات	١.٨	١٠٢.٩	١٠٨	٤.٩
– أخرى	٢.٩	١٠٢	١١٠.٢	٨
السلع والخدمات الأخرى: وهي	***٣١.٦***	***١٠٢.١***	***١١٢***	***٩.٦***
– النقل والاتصالات	١٥.٨	١٠١.٦	١١٦.٣	١٤.٤
– التعليم	٧	١٠٢.١	١٠٧.٧	٥.٤
– العناية الطبية	٢.٧	١٠٢.٥	١٠٦	٣.٤
– العناية الشخصية	٣	١٠٦.٤	١١٣.٣	٦.٤
– الثقافة والترفيه	١.٥	٩٩.٥	١٠٤.٢	٤.٧
– أخرى	١.٣	١٠٠	١٠٣.٢	٣.٢
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	***١٠٠***	***١٠٤.٧***	***١١٩.٣***	***١٤***

المراجع الرئيسة :

١. نشرة مالية الحكومة – المجلد العاشر/ العدد الثاني عشر (كانون ثاني ٢٠٠٩) .

٢. تقارير ونشرات مؤسسة تشجيع الإستثمار .

٣. تقارير ونشرات دائرة الإحصاءات العامة .

٤. خطاب مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٩ .

٥. تقرير إنجازات مؤسسة المناطق الحرة للعام ٢٠٠٨.

٦. المحفظة الوطنية للأوراق المالية.

٧. المواقع الإلكترونية لكل من:
- البنك المركزي الأردني.
- بورصة عمان.
- مؤسسة الموانىء.
- وزارة السياحة والآثار.
- صحيفة الرأي اليومية.

ص٠خ/